# تأميم نفط العراق عام ١٩٧٢م
# والموقف الدولي منه

**دكتور/ محمد السعودي إبراهيم**
أستاذ مساعد التاريخ الحديث والمعاصر
كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر – فرع الزقازيق

(العدد الرابع والثلاثون )
(الإصدار الثاني .. أكتوبر )
(١٤٤٣هـ - ٢٠٢١م)

# تأميم نفط العراق عام ١٩٧٢م والموقف الدولى منه

**محمد السعودى إبراهيم**
**قسم التاريخ الحديث والمعاصر- كلية اللغة العربية - جامعة الأزهر – فرع الزقازيق- مصر.**
**البريد الإلكتروني:** Mohamedalsaudi.25@azhar.edu.eg

**ملخص البحث :**

شكل تأميم النفط فى العراق الهدف المركزى بين أهداف وقضايا الشعب الوطنية فيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٨م، وتاريخ إنتاج النفط في العراق يبين لنا عددًا من المشكلات التى وضعت جذورها الشركات الأجنبية منذ الأدوار الأولى لسياستها الاحتكارية في العراق، إذ حصلت هذه الشركات على حزمة من الامتيازات قبل أن يستكمل العراق استقلاله .

وقد أدرك النظام الحاكم فى العراق بعد عام ١٩٧٠م، ما للواقع الاقتصادى من تأثير مباشر على استقرار النظام السياسى فى البلاد، ولذلك سعى بكل الوسائل إلى محاولة ربط الاقتصاد العام للبلاد بالخطوات السياسية التى كانت يتخذها، وبما أن النفط كان المورد الرئيس لتمويل البلاد فإن النظام أولاه أهمية كبرى، وعمل على ربطه ليس فقط باقتصاد الدولة بوصفه موردًا رئيسيًا للتمويل، بل بالسياسة كذلك، وبعد أن فشل العراق في الوصول إلى نتائج مرضية مع الشركات المنتجة للنفط، قرر المضى قدمًا بتأميم القطاع النفطى .

**الكلمات المفتاحية:** التأميم–العراق– النفط.

# Nationalization of Iraq's oil in 1972 And the international position on it

Muhammad Al-Saudi Ibrahim
Assistant Professor of Modern and Contemporary History Faculty of Arabic Language - Al-Azhar University - Zagazig Branch- Egypt.
**Email**: Mohamedalsaudi.25@azhar.edu.eg

**Abstract**:

The nationalization of oil in Iraq constituted the central goal among the national goals and issues of the people after the July 1958 revolution, The history of oil production in Iraq shows us a number of problems that were rooted by foreign companies since the first roles of their monopolistic policy in Iraq, As these companies obtained a package of concessions before Iraq completed its independence .

The ruling regime in Iraq after 1970 realized the direct impact of the economic reality on the stability of the political system in the country, Therefore, he sought by all means to try to link the country's general economy with the political steps it was taking, Since oil was the main source of financing for the country, the system attached great importance to it, And he worked to link it not only to the state's economy as a major source of finance, but also to politics, After Iraq failed to reach satisfactory results with the oil producing companies, it decided to move forward with the nationalization of the oil sector.

**key words**: Nationalization - Iraq - oil

## مقدمة

يُعد موضوع النفط واحدًا من أهم المواضيع التي شغلت الأوساط السياسية والاقتصادية في العراق منذ اكتشافه وإلى الآن؛ باعتباره أهم مصادر الدخل الرئيسة، واعتماد جميع الحكومات العراقية المتعاقبة عليه في تنفيذ مشاريعها التنموية.

وتاريخ إنتاج النفط في العراق يبين لنا عددًا من المشكلات التى وضعت جذورها الشركات الأجنبية منذ الأدوار الأولى لسياستها الاحتكارية في العراق، إذ حصلت هذه الشركات على حزمة من الامتيازات قبل أن يستكمل العراق استقلاله، وقد نشأ عن ذلك أن هذه الشركات تحكمت فعلا بموارد العراق النفطية، حيث حصلت على امتيازات تنقيب تشمل كل أراضى العراق، واحتكرت لنفسها صناعة النفط فى جميع النواحى من الإنتاج والنقل والتكرير والتسويق، كما حصلت أيضًا على امتيازات الإعفاء من الضرائب .

نتج عن هذه السياسة الاحتكارية أن جاء التطور فى إنتاج النفط العراقى وصناعته تطورًا بطيئًا ومعقدًا، تبدت من خلاله جذور المشاكل السياسية والاقتصادية والحربية، وظهر ما لهذه المادة الأولية من عظيم الأهمية والخطورة، ليس فى اقتصاديات العراق فقط، بل فى إقتصاديات وتقدم العالم أجمع، وأصبح النفط الموجود فى العراق عاملاً مهمًا وخطيرًا فى تقرير السياسة الدولية تجاهه وتجاه العراق الذى كان يأمل أن ينتجه ويصدره بعد أن ينال استقلاله .

وفي فترة الخمسينات من القرن الماضي وما تبعها، وهي الفترة التي بدأت تظهر فيها الأفكار الثورية والحركات الوطنية وحركات التحرر في جميع أنحاء العالم بسبب إنحسار ظاهرة الاستعمار، وبعد نجاح قادة ثورة يوليو العراقية عام ١٩٥٨م، في قطع أوصال التبعية السياسية بين العراق والدول الاستعمارية، بدأ موضوع النفط يأخذ حيزاً كبيراً في برامج بعض الحكومات العراقية، وبشكل خاص تلك التي بدأت تطالب بضرورة إعادة النظر في

السياسة النفطية تجاه الشركات الاحتكارية، والتي كانت قد كبلت العراق بمعاهدات وعقود مجحفة وغير منصفة، وغالبًا ما ربطت هذه الحكومات ما بين الاستقلال السياسي والاقتصادي .

وبعد أن فشل العراق في الوصول إلى نتائج مرضية مع الشركات المنتجة للنفط، قرر المضى قدمًا بتأميم القطاع النفطى، والذى يعنى (نقل الملكية من ممتلكات وحقوق خاصة معنية بالذات إلى الدولة بعمل تشريعى للمصلحة العامة وبغرض استغلالها أو السيطرة عليها من جانب الدولة أو توجيهها لتحقيق هدف جديد تعينه الدولة).

ويهدف هذا البحث إلى الإجابة على عدة تساؤلات، منها:-

١- ما توجهات العراق النفطية بعد ثورة يوليو ١٩٥٨م ؟

٢- ما الإجراءات العامة التى اتخذها العراق وأدت لنجاح عملية التأميم؟

٣- ما ردود الأفعال العربية والدولية تجاه تأميم العراق لثروته النفطية ؟

وقد اعتمد هذا البحث على الوثائق الأمريكية Foreign Relation Of the United States "F.R.U.S" ووثائق وكالة المخابرات الأمريكية "CIA" Central Intelligence Agency، وعدد من المصادر والمراجع التى تخدم موضوع البحث .

جاء هذا البحث فى مقدمة، وثلاثة محاور، وخاتمة، تناول المحور الأول منه سياسة العراق النفطية ١٩٥٨-١٩٦٨م، ، أما المحور الثانى فقد جاء بعنوان الطريق إلى التأميم ١٩٦٨-١٩٧٢م، أما المحور الثالث فقد خصص للحديث عن رد الفعل الدولى عن التأميم، أما الخاتمة فقد احتوت على أهم ما توصل إليه البحث.

## المبحث الأول

## سياسة العراق النفطية ١٩٥٨-١٩٦٨م

يرجع فضل اكتشاف النفط في العراق إلى تلك البعثات الألمانية التى أرسلت إلى العراق للتحرى عن النفط في نهاية القرن التاسع عشر، –عندما كان العراق جزءًا من الدولة العثمانية– وبالتحديد بعد عام ١٨٧٠م، وقد شملت منطقة التنقيب ولاية الموصل وبغداد والبصرة، حيث أكدت تلك البعثات في تقاريرها على وجود النفط في العراق وبكميات كبيرة [١] .

وعلى إثر هذه الاكتشافات منحت الدولة العثمانية امتيازًا إلى شركة سكة حديد الأناضول (وهي شركة تعود ملكيتها للبنك الألماني)[٢]، وقد نص الامتياز على مد خط حديدي من قونية بتركيا مرورًا ببغداد ثم البصرة على الخليج العربي، كما أعطى هذا الامتياز الحق للشركة في التنقيب عن النفط على مسافة عشرين كيلو مترًا على جانبي الخط المتفق عليه[٣]، وتمت المصادقة على هذا المشروع في مارس عام ١٩٠٣م[٤] .

أثار تواجد ألمانيا في العراق حفيظة بريطانيا، على اعتبار أن التواجد الألماني في العراق سوف يهدد المصالح البريطانية في الخليج العربي،

---

**1** - A. AL-Eyd Kadhim, Oil revenues and accelerated growth-Absorptive capacity in Iraq, America, praeger publishers,1979, p.10.

نورى عبد الحميد خليل: التاريخ السياسى لامتيازات النفط فى العراق ١٩٢٥م–١٩٥٢م، ط١، مطبوعات جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠، ص ٢٠

٢– دايفد هـ فيني : بترول الصحراء ، ترجمة اسماعيل الناظر ، ط١ ، مؤسسة فرانكلين، نيويورك، ١٩٦٠م، ص ٤٦.

٣– محمود الشرقاوي: المؤامرة على بترول العرب، دار القاهرة للطباعة، مصر، ١٩٥٩م، ص ٦٣ .

٤– ستيفن هسلي لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٤م، ص٢٣ .

ولهذا بدأت بريطانيا بدعم الشركات وأصحاب رؤوس الأموال من أجل استثمار أموالهم في الإمبراطورية العثمانية بشكل عام، والمناطق التي اكتشف بها النفط بشكل خاص [١].

وفى سبيل الاستحواذ على نفط العراق دخلت المصالح الاستعمارية الأوربية (الألمانية، البريطانية، الهولندية) في ائتلاف، وشكلت فيما بينها (شركة البترول التركية) في عام ١٩١٢م، وبعد نهاية الحرب العالمية الأولى صادرت بريطانيا حصة ألمانيا النفطية في العراق، ودخلت فرنسا بدلاً من ألمانيا كشريك في نفط العراق بوصفها أحد الأطراف المنتصرة في الحرب[٢].

ومع بداية عام ١٩٢٠م، جاءت مطالب الرئيس الأمريكى "ولسن"* Woodrow Wilson بتطبيق سياسة "الباب المفتوح*" لتصوغ للولايات

---

١- طه خلف محمد الجبورى: موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط فى العراق ١٩٥١-١٩٦٨م، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٠٥م، ص٤.

٢- عبد الوهاب السلوم: قضية البترول العراقى، دار الكتاب العراقى، القاهرة، ١٩٦٧م، ص٢٠ .

* وودر ولسون (١٨٥٦-١٩٢٤م) الرئيس الثامن والعشرين للولايات المتحدة فى الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٢١م، كان أكاديميا فى بداية حياته حتى صار رئيسا لجامعة برن ستون، فى فترة رئاسته الأولى أبقى بلاده محايدة إزاء الحرب العالمية الأولى، وفى انتخابات ١٩١٦م فاز ضد مرشح الحزب الجمهورى، تشارلز إيفا نز هيوز، وفى ابريل ١٩١٧م أعلنت حكومته الحرب على ألمانيا، وقاد ولسن بلاده فى الحرب العالمية الأولى وعُرف ببنوده الأربعة عشر؛ **انظر** جون كامبل: أمريكا والشرق الأوسط، ترجمة عثمان تويه، سلسلة كتب الفكر العالمى، بغداد، ١٩٦٠م، ص١١٨ .

* سياسة الباب المفتوح :Open Door Policy أسلوب سياسي انتهجته بعض الدول في سياستها الخارجية ويقوم على تعهد الدول العظمى بعدم انفراد أية دولة على امتيازات تجارية أو صناعية أو سياسية، وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيقه في الربع الثاني من القرن التاسع عشر؛ **انظر** : عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج١، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٩م ، ص٤٥٣ .

المتحدة الدخول إلى عالم استغلال النفط في العراق، على أساس المساواة مع بريطانيا، ولم تنحصر المنافسة على نفط العراق على هذه الدول بل حاولت دول أخرى الحصول على امتيازات نفطية في العراق، وقد تركز اهتمام الشركات الأجنبية في الحصول على امتيازات نفطية في بداية القرن العشرين على المنطقة الشمالية لتوفر معلومات أكيدة على وجود النفط وبكميات كبيرة[١].

وفى عام ١٩٢٩م انضمت إلى (شركة البترول التركية) مجموعة من الشركات النفطية الاحتكارية العاملة فى العراق، وغيرت إسم الشركة ليصبح شركة نفط العراق "I P C" Iraq Petroleum Company والجدول التالى يبين نسبة توزيع الأسهم فى تلك الشركة [٢]:-

| اسم الشركة | النسبة المئوية | عائدية الشركة | موقع الامتياز |
|---|---|---|---|
| الشركة البريطانية BritishCompany | %٢٣,٧٥ | بريطانيا | شركة نفط العراق |
| رويال دوتش Royal Dutch | %٢٣,٧٥ | هولندا | شركة نفط العراق |
| ستاندر أوف نيوجرسى وشركة أكسون Standard of New Jersey and Axon Company | %٢٣,٧٥ | الولايات المتحدة | شركة نفط العراق |
| أيراب الفرنسية French E.R.A.B | %٢٣,٧٥ | فرنسا | شركة نفط العراق |

1. - Iraq National Oil Company and Direct Exploitation of Oil in Iraq, Baghdad , AlBader Press. 1973, P.3 .

٢- شارل عيسوي ومحمد بجانة، اقتصاديات بترول الشرق الأوسط، ترجمة محمد علي زيد، إبراهيم الشيخ واحمد فراج، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٦م، ص ٦٩.

| | | | |
|---|---|---|---|
| كولبنكيان Kulbinkian | ٥% | البرتغال | شركة نفط العراق |
| المجموع | ١٠٠% | | |

وفى عام ١٩٣٩م احتكرت تلك الشركة –شركة نفط العراق I P C– مع شركات أخرى اتحدت معها وهى (شركة نفط الموصل، وشركة نفط البصرة) جميع عمليات الكشف والبحث والتنقيب عن النفط وإنتاجه فى جميع أنحاء العراق وفى كافة مراحله، وقد قسمت أماكن امتيازات تلك الشركات كالتالى[١]:-

**أولاً شركة نفط العراق IPC:** منطقة امتيازها الموصل وبغداد– شرقى نهر دجلة، وحددت مدة امتيازها (٧٥) عامًا، اعتبارًا من عام ١٩٢٥م، وكان من المفروض أن ينتهى فى عام ٢٠٠٠م .

**ثانيًا شركة نفط الموصل:** منطقة امتيازها غربى دجلة وشمالى خط عرض ٣٣ درجة، ومدة امتيازها (٧٥) عامًا، اعتبارًا من عام ١٩٣٢م، وكان من المفروض أن ينتهى فى عام ٢٠٠٧م .

**ثالثًا شركة نفط البصرة:** منطقة امتيازها البصرة وجنوب العراق، بما فى ذلك المياه الإقليمية والجزر، ومدة امتيازها (٧٥) عامًا اعتبارًا من عام ١٩٣٨م وكان من المفروض أن ينتهى فى عام ٢٠١٣م .

أوضح تقسيم تلك الحصص على الشركات عملية النهب والسرقة التى تعرض لها نفط العراق، وتجلى فى تاريخ اكتشاف النفط فى العراق وتطور استغلاله وصناعته مدى اشتباك المصالح الدولية المختلفة ومدى تعقدها وتنازعها فى الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية .

الشاهد فى الأمر أن هذه الشركات الثلاث ضمت مجموعة من شركات النفط الدولية الاحتكارية، وسيطرت عليها جماعات تنتمى لدول مختلفة، وأن

---

١– حكمت سامى سليمان: نفط العراق دراسة سياسية واقتصادية، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، دمشق، ١٩٥٨م، ص ص ١٣٤–١٣٥ .

شركة نفط العراق I P C مع شركتيها المتحدتين معها اعتبرت شركة واحدة ائتلافية، وقد سجلت هذه الشركات فى بريطانيا، وظل يمثلها في بغداد أحد موظفيها من البريطانيين، أي أنها كانت خارج سيطرة القوانين العراقية، ومع أن اتفاقيات الامتيازات أعطت للعراق الحق في تعيين مدير عراقي في مجلس مديري كل شركة لكن ذلك بقي حبرًا على ورق [١].

ولاشك فى أن خضوع حكومات العهد الملكي للنفوذ البريطاني وتوجيهاته وتساهلها مع شركات النفط الاحتكارية من جهة، واتفاق هذه الشركات على اقتسام حصص امتيازات استثمار النفط في العراق بنسب معينة، وعلى الامتناع عن منافسة بعضها البعض في الحصول على مثل هذه الامتيازات من جهة أخرى، هذا كله ساعد كثيرًا على الوصول إلى هذه النتيجة السيئة التي حصرت حقوق التحري عن النفط واستثماره في أراضي العراق جميعها بجماعة واحدة من الشركات الاحتكارية لقاء ثمن بخس*، ووفق شروط يسودها الغبن والاجحاف، مما أدى إلى تأخير عمليات التحري عن النفط واستثماره في العراق، وأوقع بمصلحة العراق ضررًا بالغًا[٢].

ظهر ذلك واضحًا أيضًا من خلال الامتيازات النفطية المجحفة التي أعطتها تلك الحكومات للشركات الأجنبية العاملة على الأراضى العراقية، والتي حرصت

---

١- كامل السامرائي: القوانين الخاصة بالنفط، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٩م، ص٥٣.

* عند النظر في حصة العراق من عوائد النفط يتضح جلياً نشاط الشركات في استنزاف ثروات العراق ، إذ كانت حصة العراق من نفطه بموجب الاتفاقات المعقودة مع الشركات في عام ١٩٢٤م، هي (٤) شلنات ذهب، أو (٢٠٠) فلس لكل طن من النفط سنويًا، ثم أصبح (٦) شلنات أو (٣٠٠) فلس في عام ١٩٥١م، وخلال (١٦) عام وبالتحديد من عام ١٩٣٤م – حيث بدأ النفط يتدفق إلى البحر المتوسط – حتى عام ١٩٥٠م، لم يستلم العراق سوى (١٠٠) مليون دولار، في حين كان صافي ربح الشركات النفطية لنفس المدة هو (٨٠٠) مليون دولار؛ **انظر** عبد الرحمن الجليلى: محاضرات فى اقتصاديات العراق، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٥م، ص ١٥١ .

٢- غصون مزهر حسين: التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص ١٣٦ .

على منع قيام جهاز وطني متخصص في القطاع النفطي؛ وذلك لضمان استمرار تدفق النفط إلى الدول الاستعمارية لمدة أطول وبأسعار زهيدة [١].

وجاء تأميم نفط إيران فى عهد حكومة "مصدق*" عام ١٩٥١م، واتخاذ الشركات الأمريكية مبدأ مناصفة الأرباح مع المملكة العربية السعودية وشركة أرامكو، ليشكل ضربة كبرى لشركات النفط البريطانية العاملة فى الشرق الأوسط، ولتضع القوى القومية فى العراق فى مواجهة قوى السلطة التى رأت أن الدعوة للتأميم (شعار شيوعى يرمى إلى إشاعة الفقر والبطالة)، وخلال السنوات الأخيرة من العهد الملكى دخلت الحكومات العراقية المتعاقبة فى مفاوضات مع شركات النفط الأجنبية العاملة على أراضيها؛ لدراسة أحكام الامتيازات النفطية، والمشاكل الناتجة عن تطبيقها، ولم يحصل العراق خلالها سوى وعود بأن هذه الشركات ستنظر فى طلباته [٢].

لذلك لم يكن أمام قادة ثورة يوليو العراقية عام ١٩٥٨م، –بعد رفعهم شعارات الاستقلال السياسى والاقتصادى– إلا الدخول فى مفاوضات مباشرة مع شركات النفط الأجنبية العاملة فى العراق؛ لانتزاع حقوق العراق المنهوبة منها[٣].

---

١– طه خلف محمد الجبورى: موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط فى العراق، سبق ذكره، ص ٨١.

* ولد فى عام ١٨٧٨م، حاصل على الدكتورة فى القانون من سويسرا، انتخب عام ١٩٠٦م نائبًا عن أصفهان، تولى رئاسة وزراء إيران فى ٢٨ إبريل ١٩٥١م، وبعد يومين فقط قام بتأميم النفط فى إيران، إلا أنه استقال من منصبه بعد انقلاب عسكرى فى ١٩ أغسطس ١٩٥٣م، بمساعدة المخابرات الأمريكية والبريطانية فى عملية مشتركة سميت بعملية أجاكس، وبقى رهن الإقامة الجبرية حتى وفاته فى ٥ مارس ١٩٦٧م؛ **انظر**: ثامر مكى على: محمد مصدق حياته ودوره السياسى فى إيران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨م .

٢– عادل محمد حسين: العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠–٢٠٠٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١م، ص ٩٤.

٣– المرجع السابق: ص ٩٥ .

تبلورت مطالب العراق فى هذه المفاوضات فى ضرورة تنازل الشركات عن الأراضى غير المستثمرة، وإعادة النظر فى حسابات الأسعار، وكيفية حسابها وزيادة حصة الحكومة من الأرباح، وإسهام العراق فى رأس مال الشركات، وتسليم الغاز الطبيعى للعراق بدلاً من حرقه، وتمثيل العراق فى مجلس إدارة الشركات تمثيلاً يُمكنه من ممارسة حقه فى الإشراف عليها [١].

وعلى الرغم من عدالة مطالب العراق إلا أن الشركات النفطية لم تُبد استعدادًا لتقبلها، ولذلك لم تُجد هذه المفاوضات نفعًا للعراق، مما اضطره لإصدار القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١م، -قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط الأجنبية*- والذى عُد واحدًا من أهم إنجازات ثورة يوليو فى المجال الاقتصادى والسياسى [٢].

تكمن أهمية هذا القانون فى أنه انتزع من شركات النفط العاملة في العراق ما يقارب من ٩٩,٥% من مجموع مساحات الأراضي التي مُنحت لها بموجب امتيازات نفطية سابقة، حيث تمتعت شركات النفط بامتيازات تغطى كافة أنحاء العراق تقريبًا، ولكن هذه الشركات لم تستغل من هذه المساحات إلا جزء بسيط لم يتجاوز ٠,٥% منها [٣].

---

١- عبد الله إسماعيل: مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨م، دار الآلام، لندن، ١٩٨٩م، ص ٨٩ .

* تضمن هذا القانون سبع مواد، حددت فى مادته الثانية المساحات التى انتزعها القانون من الشركات وأماكنها، كما طالب القانون فى مادته الخامسة الشركات بأن تقدم إلى الحكومة العراقية جميع المعلومات والأمور المتعلقة بالهندسة النفطية الخاصة بالأراضى المشمولة بهذا القانون؛ **انظر** كامل السامرائى: القوانين الخاصة بالنفط، سبق ذكره، ص ٣٩٥ .

٢- طه خلف محمد: موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط فى العراق، سبق ذكره، ص ص ٨٠-٨٧ .

٣- عبد المجيد شهاب احمد التكريتي ، أهمية النفط في الاقتصاد العراقي في الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث الدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٥، ص ص٣٢-٤٦ .

لذلك نص القانون على استرجاع كل الأراضي غير المستثمرة بما فيها الحقول المكتشفة أو أجزاءها، وقرر أن يبقى تحت سيطرة الشركات الأراضي المستغلة منها فعلاً وقت صدور القانون .

وكان مجموع مساحات الأراضي التي أبقاها القانون للشركات حوالى ١٩٣٧,٧٥كم٢ ، وكانت موزعة كالتالى[١] :-

| الشركة | المساحة المتبقية لها/ كم٢ | الحقول |
|---|---|---|
| شركة نفط العراقIPC | ٧٤٧,٧٥ | كركوك، جمبور، باى حسن |
| شركة نفط الموصل | ٦٢,٠٠ | بطمة، عين زالة |
| شركة نفط البصرة | ١١٢٨,٠٠ | الرميلة، الزبير |
| المجموع | ١٩٣٧,٧٥ | |

وعلى الرغم من أهمية هذا القانون إلا أن ما يؤخذ عليه هو المادة الثالثة منه والتي نصت على: (لحكومة جمهورية العراق، إذا ارتأت تخصيص أراضٍ أخرى لتكون احتياطيًا للشركات، على أن لا تزيد على المساحة المحددة لكل شركة) [٢]، إذ بينما انتزع القانون ٩٩,٥% من الأراضي من الشركات، فإن هذه المادة قد أتاحت الفرصة للشركات لتجد ثغره في القانون تنفذ منها إلى جوهره.

١- غصون مزهر حسين: التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، سبق ذكره، ص ١٥٠ .

٢- كامل السامرائى: القوانين الخاصة بالنفط، سبق ذكره، ص ٣٩٧ .

كانت وجهة نظر "عبد الكريم قاسم*" في إضافة هذه المادة هى إغراء الشركات ومن ثم مساومتها بالاعتراف بالقانون في حالة طلبها مساحات إضافية عن تلك التى تستثمرها، فضلا عن كونها فرصة لفرض مطالب العراق في زيادة الإنتاج والأرباح [١].

وعلى الرغم من ضآلة المساحة المتبقية للشركات والتى لم تتجاوز ٠,٥ % من مساحة العراق، إلا أنها كانت تضم في أعماقها احتياطيات نفطية هائلة، وتضم حقول العراق الرئيسة [٢].

كانت الاتجاهات العامة للسياسة الأمريكية تجاه شركة نفط العراق I P C قبل صدور القانون السابق، أن تترك مسؤولية الشركة لبريطانيا لامتلاكها حصة الأسد فيها، ولكن الأمر اختلف بعد صدور هذا القانون، فضلًا عن مطالبة العراق بالكويت عام ١٩٦١م، لأنه مس حصة الشركات الأمريكية التي تملك نسبة ٢٣،٧٥% من شركة نفط العراق، وتمتلك شركة جولف الأمريكية (Gulf Co.) ٥٠% من نفط الكويت، فضلًا عما للقرار من تأثيرات جانبية على إيران ودول الخليج العربي[٣].

---

* ولد في عام ١٩١٤م، والتحق بالكلية العسكرية في عام ١٩٣٤م، وتخرج منها في عام ١٩٣٤م برتبة ملازم ثان، وصل إلى رتبة زعيم في عام ١٩٥٥م، ورقى إلى رتبة لواء ركن في عام ١٩٥٩م، ثم إلى رتبة فريق ركن في يناير ١٩٦٣م، أعدم بعد انقلاب فبراير ١٩٦٣م؛ **انظر** أوريل دان: العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسى ١٩٥٨-١٩٦٣م، ترجمة وتحقيق جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢م، ص ص ٣٤-٣٦ .

١- عبد الله إسماعيل: مفاوضات العراق النفطية، سبق ذكره، ص ٧٤ .

٢- عبد اللطيف الشواف: حول قضية النفط في العرا ق، منشورات دار المكتبة العصرية، بيروت، بدوت ت، ص ٢٥٢ .

**3 -** F.R.U.S: 1961-1962, Vol.XVII, Mem. From Report W. Komer of the National Security Council Staff to the President Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), Washington, December 22, 1961, PP. 379-380.

وعبثًا حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إثناء "عبد الكريم قاسم" عن هذا القانون والرجوع إلى دائرة المفاوضات أو اللجوء إلى تحكيم دولى، ولكن قوبلت هذه التهديدات بالرفض، والاستمرار فى تطبيق ما تضمنه القانون [١].

وقد شمل الامتياز الذي تم إلغاؤه حقل "الرميلة الشمالى" غزير الإنتاج*، الذي اكتشفته شركة نفط العراق I P C وطورته بشكل جزئي، ولكن الإنتاج لم يصدر عنه، مما ترتب عليه أن رفضت الشركات الاعتراف بصلاحية هذا القانون، واحتدم النزاع بين الطرفين، وفشلت المباحثات المتناوبة بين العراق والشركات النفطية في الوصول لحل [٢].

وردًّا على ذلك رفضت شركة نفط العراقIPC أن تمنح العراق المزايا المالية ذاتها التي تَمكن الأعضاء الآخرون في منظمة الدول المُصدِّرة للنفط (الأوبك) * OPEC من الحصول عليها مثل "تنفيق الريع"**، وبدأت الشركات

---

١- سنان صادق حسين: سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م، ص ٢٤٣.

* تم الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦٩م، على إعادة استثمار هذا الحقل لينتج (٥) مليون طن سنويًا، قابلة للزيادة لتصل إلى (١٨) مليون طن؛ **انظر** مجلة النفط والعالم: العدد الأول، السنة الأولى، فبراير ١٩٧٣م، ص ١٧ .

**2 -** Central Intelligence Agency**,** Directorate of Intelligence June 1972, (some Implications of Iraq,s oil nationalization), Declassifed, PAIHO Department of state, E- 012958, June 21, 2006 .

* Organization Petroleum Exporting Countriesمنظمة البلدان المصدرة للنفط، والتى أنشئت في عام ١٩٦٠م، لمجابهة التكتل القائم بين كبريات شركات النفط في العالم منذ عام ١٩٢٨م، تألفت هذه المنظمة عند تأسيسها من العراق وإيران وليبيا والسعودية والكويت وفنزويلا؛ **انظر**: أسماء صلاح الدين صالح الفخري: دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) ١٩٦٠-١٩٧٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م، ص ص٤٦- ٥٢ .

** مختصر هذه المسألة هو أن اتفاقية مناصفة الارباح لسنة ١٩٥٢م نصت على أن تتقاضى الحكومة العراقية ٥٠% من أرباح البترول في العراق، ونصت أيضًا على أن تتقاضى الحكومة ريعًا نسبته ١٢,٥% من الإنتاج الصافي للشركات العاملة في العراق،=

فى تخفيض معدلات النمو السنوى، وبدأت عملية تجميد واسعة لبرنامج تطوير الانتاج، ففى الوقت الذي ازدادت فيه معدلات الانتاج في الدول المجاورة للعراق فوصلت في ايران ١٠,٤%، وفي قطر بنسبة ٤,٧%، والسعودية بنسبة ٣,٤%، لم يزد المعدل في العراق على أكثر من ٣% فقط لعام ١٩٦٢م، وربطت الشركات بين الرجوع إلى معدلات النمو الطبيعية وبين رجوع العراق عن تطبيق القانون السابق [١].

كما قامت الشركات بالاستغناء عن عمال الحفر والتحري بحجة أن الحكومة هى من أوقفت هذه الأعمال، وهذا يعني حدوث بطالة لقسم من عمال النفط، وأغلقت شركة نفط البصرة المستشفى التابع لها لحرمان العمال وعائلاتهم من العلاج الطبي المفروض عليها، وقد هدفت من ذلك إثارة العمال العراقيين على حكوماتهم، كمحاولة لإثناء العراق في الرجوع عن القانون سابق الذكر [٢] .

إلا أن العراق أصر على السعي من أجل استثمار النفط وطنيًا فعمل على تأسيس شركة نفط وطنية تابعة للدولة تأخذ على عاتقها إدارة المشاريع النفطية في البلاد، وأعلن عن تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية في سبتمبر عام ١٩٦٢م، وانحصر حق استثمار جميع المناطق التي تحتوي على الثروة

---

=ونصت على أن يكون الريع من حصة الحكومة البالغة ٥٠%، وهذا اجحاف بحق الدولة المنتجة ،إذا اعتبر الريع من ضمن نصيب الدولة صاحبة الانتاج؛ أي احتساب جزءاً من نقصان الانتاج وتسليمه الى البلدان المنتجة إضافة الى ٥٠% من الأرباح؛ **انظر** المنار: العدد ٢٩١٨، ١٩٦٤/١٢/٣م، ص ٢ .

١- محمد سليمان حسن: نحو تأميم النفط العراقى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧م، ص ٩٠ .

٢- صالح حسين عبد الله: ثورة ٨ شباط فى العراق، نهاية حكم عبد الكريم قاسم، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠م، ص ٦٤ .

النفطية في العراق عدا ما هو مشمول بحكم المادة الثانية من قانون تعيين مناطق الاستثمار لشركات النفط رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١م بهذه الشركة [١].

غير أن هذه الشركة لم يُكتب لها النجاح، وبقي القانون حبرًا على ورق؛ بسبب اضطراب الوضع السياسي داخل العراق، وبفضل الضغوط وممارسات الشركات، التى سعت لإنهاء صيغته التشريعية .

فقد أدى الصراع السياسي والتنافس الذي طغى على المسرح السياسي العراقي خلال هذه الفترة إلى قيام حركة مضادة داخل الجيش من حزب البعث أدت إلى انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣م، لينهي عهد الثورة الأول وحياة "عبد الكريم قاسم" أيضًا، ثم جاءت الحركة التصحيحية في نوفمبر ١٩٦٣م، لكي يقصي رئيس الجمهورية "عبد السلام عارف"* الضباط والوزراء البعثيين عن السلطة، وينفرد هو بالحكم [٢].

ولم تشهد الفترة من عام ١٩٦٣م، إلى عام ١٩٦٨م أية تغييرات مهمة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، إلا فيما يتعلق بعملية التأميمات عام ١٩٦٤م*، والتي وسعت القطاع العام الحكومي، أما في بقية المجالات فكانت

---

١- طه خلف محمد الجبورى: موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط فى العراق، سبق ذكره، ص ٩٠.

* ولد في عام ١٩٢١م، وتخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٣٩م، شارك في ثورة ١٩٥٨م، وأصبح نائبًا لرئيس الوزراء ونائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، تولى رئاسة جمهورية العراق في الفترة (١٩٦٣-١٩٦٦م)، وتوفى في ١٣إبريل عام ١٩٦٦م؛ انظر: على ناصر علوان: عبد السلام عارف ودوره السياسى والعسكرى، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالى للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥، ص ص ١١-١٨ .

٢- عبد المنعم عبد الوهاب الكيالى: النفط بين السياسة والاقتصاد، الوكالة العامة للمطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م، ص ١٠٨ .

* صدرت في النصف الثاني من عام ١٩٦٤م مجموعة من القرارات الاشتراكية تم بموجبها تأميم عدد كبير من الشركات التجارية والصناعية وجميع المؤسسات المصرفية=

مجرد أعمال تكميلية لمشاريع بدأت في الأعوام الأولى لثورة ١٤ يوليو عام ١٩٥٨م .

وقد طغت تلك الأوضاع السيئة التى سادت العراق على طبيعة التفاوض بين النظام في العراق، وبين شركات النفط، والتى جاءت النتيجة لصالحها، مما أدى إلى إعطاء الشركات النفطية الفرصة المناسبة لجر العراق إلى المفاوضات بقصد إبطال مفعول القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١م، بحجة القبول بمطالب العراق الأخرى، وتحقيق تسوية شاملة لكل الخلافات القائمة بين الجانبين[١].

لكن الحقيقة هي أن الجمود الذي أصاب صناعة النفط في العراق منذ تشريع القانون رقم (٨٠) السابق ذكره، لم يكن سببه عدم اعتراف الشركات الأجنبية بذلك القانون فقط، بل أيضًا كان نتيجة عدم جدية بعض الحكومات العراقية بتطبيق أحكامه من أجل إنشاء صناعة وطنية متكاملة [٢].

وكادت الشركات أن تنجح في خطتها التي عملت على تنفيذها طيلة الفترة التي أعقبت صدور القانون المذكور، حيث روجت فرضية خاطئة مفادها أن هذا القانون يُشكل عقبة أمام تطور الاستثمار النفطي في العراق؛ بسبب فقدان الثقة لدى المستثمرين في الحكومات العراقية، واضطراب الأوضاع السياسية [٣].

---

=الخاصة وشركات التأمين، وقبل هذا التاريخ كانت الوسيلة المتبعة لإنشاء القطاع العام هي قيام الدولة بإنشاء بعض المؤسسات، أما بعد هذا التاريخ فكان توسيع القطاع العام عن طريق التأميم؛ **انظر**: غصون مزهر حسين: التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، سبق ذكره، ص ص ٢٣٩-٢٤٨ .

١- طه خلف محمد الجبورى: موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط فى العراق، سبق ذكره، ص ١٠٢.

٢- عبد اللطيف الشواف: حول قضية النفط في العراق، سبق ذكره، ص ٤٤.

٣- المرجع السابق: نفس الصفحة .

وقد وجدت هذه الفرضية استجابة لدى النظام العراقى آنذاك، والذى أصدر قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم (١١) في فبراير ١٩٦٤م، وأعلن في حينها أن رأس مال الشركة وطني ١٠٠%، كما حدد القانون أغراض الشركة وهي العمل داخل العراق وخارجه في الصناعة النفطية وفي أية مرحلة من مراحلها، بما في ذلك التحري والتنقيب عن النفط أو أحد مشتقاته، وكذا إنتاجه وتسويقه [١].

إلا أن هذا القانون قد أهمل شروط حصر الأراضي غير المستثمرة المنتزعة بموجب القانون رقم (٨٠) لشركة النفط الوطنية العراقية، وكذلك تم التنازل عن دور شركة النفط الوطنية العراقية في إنشاء صناعة وطنية مستقلة، كما تم التنازل عن الغاز الطبيعي للشركات، حيث تم الاتفاق على أن يُترك موضوع الغاز للجهة القادرة على تصديره، وهذا يعني الشركات الاحتكارية، وقد أعطى ذلك للشركات الأجنبية فرصة لكي تُمارس ضغطًا من نوع جديد تستطيع عن طريقه ربط شركة النفط الوطنية بعجلتها، وجعلها تابعًا يدور في فلكها، ومن ثم تجميد الشركة تجميدًا تامًا [٢].

والأخطر من ذلك كان أن أعطى العراق شركات النفط الأجنبية الحق في اختيار المناطق الغنية بالنفط، فمنحت تلك الشركات مساحة قدرها (١٩٣٧ كم$^{٢}$) كان القانون رقم (٨٠ ) قد حررها، والجدول التالى يبين مساحة الأراضي التي أعيدت للشركات بعد تحريرها بالقانون رقم (٨٠ ) لسنة ١٩٦١م [٣]:-

---

١- غصون مزهر حسين: التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، سبق ذكره، ص ١٥٤ .

٢- محسن الموسوي: النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، دارالحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٣م، ص٨٠ .

٣- غصون مزهر حسين: التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، سبق ذكره، ص ١٦٠ .

| اسم الشركة | المساحة المخصصة بموجب القانون (٨٠) | المساحة العائدة للشركات |
|---|---|---|
| شركة نفط العراق IPC | ٧٤٧,٧٥٠كم٢ | ٧٤٧,١٦٠كم٢ |
| شركة نفط الموصل | ٦٢٠,٠كم٢ | ٦٢٠,٣٣٠كم٢ |
| شركة نفط البصرة | ١١٣٦,٧٥٠كم٢ | ١١٢٧,٨٠كم٢ |

وبذلك تكون شركات النفط قد استردت أغنى المناطق النفطية في العراق دون عناء يذكر، وعلى الرغم من صغر المساحة المقترح إعادتها لشركات النفط، والتى لم تتجاوز ١%، من امتيازات الشركات قبل إصدار القانون رقم (٨٠)، إلا أنه قد أجريت عليها عمليات تحري من لدن الشركات، ووجد أنها تحتوي على احتياطات نفطية هائلة، وصلت حسب أرقام الشركات إلى ما يقرب من ٣٠٠٠ مليون طن [١].

فضلا عن لجوء الشركات الأجنبية العاملة في العراق بعد صدور قانون الشركة إلى تخفيض الإنتاج، ثم هبوط عوائد العراق إلى ٨,٧% ، ٥% ، ٨,٢%، في السنوات ١٩٦٤م، ١٩٦٥م،١٩٦٦م، في الوقت الذي أخذت ترفع فيه معدلات الإنتاج في الدول المجاورة، وتعمدها إلحاق الأضرار بالعراق، بامتناعها عن دفع حقوقه المتفق عليها، والتى أدت إلى خسارة العراق مبالغ مالية كبيرة [٢] .

وفور تولي "عبد الرحمن عارف"* رئاسة الجمهورية العراقية في إبريل ١٩٦٦م، أعلن أنه سيعيد النظر في نتائج المفاوضات السابقة بين العراق

---

١- المرجع السابق: ص ١٦١ .

٢- محمد سليمان حسن: نحو تأميم النفط العراقى، سبق ذكره، ص ٩٧ .

* ولد في عام ١٩١٦م، والتحق بالكلية العسكرية في عام ١٩٣٦م، اشترك في ثورة يوليو عام ١٩٥٨م، تدرج في المناصب العسكرية وأسندت إليه رئاسة أركان الجيش العراقى في عام ١٩٦٣م، ووصل إلى رتبة لواء في عام ١٩٦٤م، وتولى رئاسة الجمهورية العراقية =

وبين شركات النفط، بما يتناسب والمكاسب التى حصلت عليها بعض الدول المنتجة للنفط، ولا سيما العربية منها من الشركات النفطية العاملة على أراضيها، وأكد على أن احتمالية التفاوض الوحيدة بين العراق وشركات النفط ستكون بعيدة عن أى تعديل للقانون رقم (٨٠) لعام ١٩٦١م [١].

تطبيقًا لهذه الأسس أعلنت الحكومة العراقية القانون رقم (٩٧) لعام ١٩٦٧م، وبموجب المادة الأولى من هذا القانون خضعت جميع الأراضي التي استعادها العراق بموجب القانون رقم (٨٠) إلى شركة النفط الوطنية العراقية حصرًا، كما حدد القانون معالم السياسة النفطية الوطنية للعراق، فنصت المادة الثالثة منه على أن تستثمر شركة النفط الوطنية العراقية جميع الأراضي المخصصة لها استثمارًا مباشرًا، أو عن طريق الاشتراك مع الغير، على أن لا يجوز في جميع الأحوال أن يستثمر النفط في هذه الأراضي بطريقة الامتياز [٢].

تكمن أهمية هذا القانون في خروج السياسة العراقية من دائرة المفاوضات إلى دائرة التشريع في معالجته لنقاط الضعف في القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١م .

وقد جاء التحول في القرار العراقى نتيجة لضغط القوى الوطنية العراقية ضد المشاريع الاستعمارية والاحتكارات النفطية، فضلاً عما تركته هزيمة يونيو ١٩٦٧م، من تأثير سيىء على الواقع العربى، ومن تنامى الدعوة

---

=في الفترة (١٩٦٦-١٩٦٨م)، وتوفى في ٢٤أغسطس ٢٠٠٧م؛ انظر: زينب عبد المحيسن محمود: عبد الرحمن عارف ودوره السياسى في العراق ١٩٦٦-١٩٦٨م، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢م، ص ص ٢٤٠-٢٤٣ .

١- طه خلف محمد الجبورى: موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط فى العراق، سبق ذكره، ص ١١٩.

**2**. - Iraq National Oil Company, op.cit, p.7

إلـى اسـتخدام الـنفط كسـلاح فـي المعركـة بـين الـدول العربيـة والـدول المؤيـدة لسياسة إسرائيل العدوانية .

حيث طالبت الحركة الوطنية في العراق بضرورة دراسة مواد امتياز شركات النفط الأجنبية العاملة فى العراق والتى حصلت على مكاسبها النفطية بتأثير عوامل سياسية، وتم حرمان العراق من منافع عديدة، ولم تراع حقوقه بأى شكل من الأشكال، الأمر الذى يستلزم إعادة النظر في الامتيازات النفطية السابقة لأن قضايا النفط وامتيازاته له علاقة كبرى بسياسة الدولة العامة واقتصادياتها الأساسية [١].

هذا وقد تسبب موقف كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية المتخازل من العدوان الإسرائيلى على مصر عام ١٩٦٧م، في إتاحة الفرصة لفرنسا لإعادة رسم علاقتها النفطية مع العراق، وقد تزامن هذا التوجه مع تغير سياسة فرنسا تجاه القضايا العربية وبخاصة بعد عام ١٩٦٧م[٢]، إذ زادت فرنسا من تعاونها مع الأقطار العربية ولاسيما النفطية منها [٣].

الأمر الذي شجع الحكومة العراقية فوافقت على التعامل مع مؤسسة الاستكشافات والنشاطات البترولية الفرنسية كمقاول عام لشركة النفط الوطنية العراقية، والسماح لها بالتنقيب عن النفط في العراق في حدود الشروط التالية[٤]:-

---

١- عادل محمد حسين: العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠-٢٠٠٣م، سبق ذكره، ص ٩٤.

٢- جاسم المطير: تأميم النفط ضرورة قومية ونضالية، مجلة النفط والتنمية، العدد ٩، السنة الثانية، بغداد، ١٩٧٧م، ص١٠٧ .

٣- احمد ساجر جاسم: نفط العراق (١٩٦٣-١٩٦٨م) دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص١٢٨ .

٤- عبد اللطيف الشواف: اتفاقية ايراب والاستثمارات النفطية، مجلة عالم الاقتصاد، العدد الثانى، السنة الأولى، العراق، ١٩٦٨م، ص ١٧ .

١- تعمل الشركة الفرنسية كمقاول في نطاق القانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٧م.

٢- تعود الملكية في المراحل كافة مع جميع المنشآت النفطية إلى شركة النفط الوطنية العراقية .

٣- تكون مدة العقد (٦) سنوات للبحث والتنقيب و ٢٠ سنة للاستثمار .

٤- بعد (٥) سنوات من بدء الانتاج والتصدير تتسلم شركة النفط الوطنية العراقية إدارة المشروع وتقوم بجميع العمليات بالتعاون مع الشركة الفرنسية.

٥- عند اكتشاف النفط وبكميات تجارية يقسم النفط إلى نصفين متساويين يعطى أحدهما إلى الشركة الفرنسية لتصديره لحسابها وأما النصف الآخر فيترك لشركة النفط الوطنية العراقية تتصرف فيه لمصلحة البلد.

٦- تدفع الشركة الفرنسية إلى شركة النفط الوطنية مبالغ غير قابلة للرد مجموعها١٥ مليون دولار .

وهكذا سعت الحكومة العراقية للتعاون مع دول أخرى غير الدول التى كانت تسيطر على السوق النفطية، غير أن هذه الاتفاقيات كانت ضعيفة في مسيرتها وفي تطبيقاتها بسبب قوة نفوذ الشركات الاحتكارية وسيطرتها المطلقة على اقتصاديات العراق.

أثار توقيع هذه الاتفاقية حفيظة كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا؛ لما تمثله شركة نفط العراق IPC بالنسبة للدول الأجنبية، إلا أن الولايات المتحدة أصبحت أكثر اهتمامًا للأمر؛ لتوقعها بأن تلك المشاكل التى ستواجه شركة نفط العراق ستؤدي مما لا شك فيه إلى إضعاف سيطرة بريطانيا

على مصالحها النفطية في العراق والكويت، وكذلك سيمس مصالحها المتشعبة في دول الخليج العربي [١] .

وبدورها استمرت الشركات النفطية العاملة في العراق بتقليل الانتاج وعدم زيادته كمحاولة منها في التأثير على اقتصاديات العراق، ومن ثم إثنائه عن اتجاهاته المخالفة لها وللدول الراعية لها [٢].

**1 -** F.R.U.S: 1964-1968, Vol.XXI, Telegram No, 189, from the Department of state to the Embassy in Iraq , February 5, 1968, p.869.

٢- بيار ترزيان: الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة فيكتور حساب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢م، ص ٢٧٣.

## المبحث الثانى

## الطريق إلى التأميم ١٩٦٨-١٩٧٢م

استمر الحال في السنوات التالية حتى قيام التغيير السياسى في العراق في ١٧ يوليو ١٩٦٨م، بانقلاب عسكرى قاده (أحمد حسن البكر*)، وسط شائعات مفادها اتهام وجه للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتدبير هذا الانقلاب بعد أن عدل (عبدالرحمن عارف) اتفاقيات النفط لصالح مؤسسة الاستكشافات والنشاطات البترولية الفرنسية، لتدخل القضية النفطية مرحلة جديدة بعد مفاوضات فاشلة مع الشركات النفطية [١].

وفى يوليو عام ١٩٦٩م، وقَّع العراق اتفاقية مساعدة فنية مع الاتحاد السوفيتى، بقيمة ١٤٢ مليون دولار؛ تلك الاتفاقية التى تعهد الاتحاد السوفيتى فيها للعراق بتقديم الدعم لتهيئة وتشغيل الحقل النفطى فى شمال الرميلة، كما تضمنت أيضًا هذه الاتفاقية تدريب الكوادر العراقية فى كافة أوجه الصناعة النفطية [٢].

كان الهدف من هذه الاتفاقية أيضًا حصر الاستثمار المباشر للثروة النفطية فى شركة النفط الوطنية العراقية، فكانت الحكومة العراقية مدركة لحجم الأرباح التى كانت تجنيها تلك الشركات الأجنبية جراء استثمارها فى قطاع النفط، والأسوء من ذلك كان أن تحول الاقتصاد العراقى إلى اقتصاد وحيد المورد،

---

* ولد في عام ١٩١٤م، وتخرج من الكلية العسكرية برتبة ملازم ثان في عام ١٩٤٠م، اشترك في ثورة يوليو ١٩٥٨م، وفى انقلاب ٨ فبراير ١٩٦٣م، رقى إلى رتبة عميد في عام ١٩٦٣م وإلى رتبة مهيب في عام ١٩٧٩م، اعتزل الحياة السياسية إلى أن وافته المنية في عام ١٩٨٢م؛ **انظر** عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة وتجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، دار البراق، لندن، ١٩٩٦م، ص ١٦٤ .

**1 -** Alam Mahoob, Iraq forget policy since Revolution, second edition, mohan Garden, New Delhi, 1994, p 55 .

**2 -** Amy Myers Jaffe: Iraq,s oil "past present and future", james A Baker III institute for public policy , Aice University, 2007, p.34 .

يخضع خضوعًا تامًا للموارد النفطية، وأهملت بشكل كبير جدًا باقى القطاعات الاقتصادية الأخرى، والجدول التالى يوضح نسبة مساهمة النفط فى الموازنة العامة للدولة فى الفترة من عام ١٩٦٨م إلى عام ١٩٧٢م [١].

| السنة | نسبة مساهمة النفط فى الموازنة العامة للدولة |
|---|---|
| ١٩٦٨ | %٧١,٣٨ |
| ١٩٦٩ | %٧٣,٤٠ |
| ١٩٧٠ | %٧٢,٤٥ |
| ١٩٧١ | %٦٤,٥٩ |
| ١٩٧٢ | %٦٦,٥٨ |

كان أول تطور هام – في هذا الصدد – هو نتائج ثورة سبتمبر ١٩٦٩م في ليبيا، حيث أعلنت ليبيا فى سبتمبر من عام ١٩٧٠م، عن زيادة في أسعار النفط الخام الخاص بها، بالإضافة إلى رفع حصة الحكومة الليبية في أرباح الشركة العاملة فى مجال استخراج النفط فى ليبيا من ٥٠٪ إلى ٥٥٪، وفي فبراير من العام ١٩٧١م، حذت الجزائر حذو ليبيا بإعلانها عن عملية تأميم ضخمة لنفطها [٢].

وكانت الشركات العاملة فى مجال استخراج النفط غير قادرة على مقاومة هذه الإجراءات؛ بسبب الظروف المتغيرة في سوق النفط العالمية، وكان الطلب

---

١- حيدر شلب وشكة: إيرادات النفط فى العراق وإمكانية استخدامها فى التنوع الاقتصادى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥م، ص ١٤٩ .

**2 -** Brandon Wolfe Hunnicutt: The end of The Concessionary Regime: Oil and American power in Iraq 1958- 1972, Adissertition Submitted to the Department of History and The Committee on Graduate Studies of Stanford University in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Doctor **of** Philosophy, 2011, p.252

على النفط الخام القادم من شمال إفريقيا قويًا؛ وذلك بسبب جودته العالية، ولأنه يمكن شحنه مباشرة إلى المستهلكين الأوروبيين من دون المرور عبر قناة السويس غير المستقرة، والتي أُغلِقت منذ حرب يونيو ١٩٦٧م [١].

وقد شكَّلت ليبيا والجزائر جنبًا إلى جنب مع العراق "كتلة ثورية" داخل منظمة الأوبك، وحولتا انتباه المنظمة إلى المطالبة بالمشاركة فى ملكية الشركات العاملة فى مجال النفط، وهى قضية لطالما دافع عنها العراق [٢].

وطبقًا لهذه السياسة فقد دعت حكومة العراق فى أواخر عام ١٩٧١م، شركات النفط لأن تكون مستعدة فى منتصف يناير ١٩٧٢م، لمفاوضات حاسمة بغية الاتفاق على اشراك العراق معها فى عمليات إنتاج النفط وتصديره، ومنذ البداية أشعرت الحكومة الشركات أن العراق ينظر إلى مسألة العلاقة معها من منظور سياسى واقتصادى فى آن واحد، وأنه لن يقبل بأى شكل من أشكال التراجع عن القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م[٣] .

وحينما بدأت المفاوضات بين الطرفين لجأ وفد الشركة إلى أسلوب المناورة والتسويف وإطالة أمد المفاوضات إلى طريق مسدود، ولم يجد العراق جدوى من استمرارها، مما حدا به إلى تقديم إنذار للشركات بوجوب الاستجابة لمطالبه وتقديم عرض يفى بجميع حقوقه، والتى لخصها فيما يلى [٤]:-

١- عدم التراجع أو الالتفاف عن القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١م، أو إفراغه من محتواه بأى شكل من الأشكال.

٢- المطالبة بكل ما حصلت عليه الدول المنتجة للنفط من امتيازات وحقوق

---

**1 -** ibid:p. 253 .

**2 -** ibid .

**3 -** R. Tiler, the Oil War in the Middle East 1947-1973,London, 1984, pp. 120-121 .

٤- نورى عبد الحميد خليل: أثر تأميم النفط العراقى فى تطور العلاقات التعاقدية بين الأقطار العربية المنتجة للنفط فى الخليج العربى وشركات النفط الكبرى، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربى، جامعة البصرة، مجلد ١٣، عدد ٢، ١٩٨١م، ص ٧٥.

حُرم منها العراق، ومساهمة العراق الفعلية فى رأس مال الشركات.

٣- اخضاع حسابات الكلفة للتفتيش المستمر من قبل العراق.

٤- نقل مركز الشركات فى لندن إلى بغداد وتعيين مدير تنفيذى عراقى فى مجلس إدارتها .

٥- مشاركة الحكومة فى إعداد الخطط لتطوير الحقول النفطية.

٦- اعتماد طريقة سليمة ومستمرة لاحتساب الكلف وتدقيق الحسابات.

كان من المقرر أن تقدم الشركات ردًا على هذه المقترحات، إلا أن الطرفين لم يصلا إلى حل مرض، وجاء رد الشركات النهائى بالتحفظ على مطالب العراق، وعدم رغبتها فى الاستمرار بالمفاوضات، وكان السبب في المقام الأول هو الموقف الحازم لشركة نفط العراق IPC بشأن التعويض عن خسارة حقل الرميلة الشمالي، حيث حرصت الشركات على استمرار احتكارها لإنتاج النفط وتصديره، واستمرت بتوظيف خفض انتاج النفط فى العراق، للضغط عليه اقتصاديًا، ومستغلة بذلك حاجة العراق إلى العوائد النفطية فى التنمية والميزانية [١].

كان هدف الشركات من هذه الاجراءات منع دخول العراق صناعة النفط، لاسيما وأنه يملك احتياطيًا كبيرًا يمكنه من النجاح والاستغناء عن الشركات الأجنبية .

كان (صدام حسين*) -نائب الرئيس العراقى- هو المشرف الفعلى

---

١- جاسم المطير: تأميم النفط ضرورة قومية نضالية، سبق ذكره، ص ١٧

* ولد في عام ١٩٣٧م، انتمى إلى صفوف حزب البعث في عام ١٩٥٧م، وكان أحد المشاركين في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٩م، وبعد فشل المحاولة هرب إلى سورية ومنها إلى مصر، عاد إلى العراق عام ١٩٦٣م، وشارك في انقلاب ١٩٦٨م، وأصبح نائبًا لرئيس مجلس قيادة الثورة إلى أن تولى رئاسة الجمهورية عام ١٩٧٩م، وتوفى ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٦م؛ **انظر** جواد هاشم: مذكرات وزير عراقى مع البكر وصدام، ذكريات=

على هذه المفاوضات، وكان يلوح باستمرار للوفد العراقى بعدم ارتياحه لأسلوب الشركات في المفاوضات ويرى أن أفضل حل للأزمة النفطية هو التأميم الفورى [١].

ومع بداية المفاوضات مع شركات النفط بدأت الحكومة العراقية بمغازلة الشيوعيين، لتأمين الجبهة الداخلية، ولتكون مفتاحًا لإمكانية الحصول على الدعم السوفيتى في مواجهة أى عدوان يمكن حدوثه حال الإقدام على تأميم النفط [٢].

لقد أدرك العراق أن نجاح عملية التأميم لن تتم بسهولة إلا في وجود حماية دولية؛ ولذلك سعى إلى تعميق علاقاته بالاتحاد السوفيتى وبعض الدول صاحبة التوجه الاشتراكى، وكان الهدف من هذا التوجه هو خلق رادع دبلوماسى واقتصادى، يستطيع من خلاله احتواء أى رد فعل من الدول راعية شركات النفط [٣].

وفي فبراير من العام ١٩٧٢م، زار "صدام حسين" –نائب رئيس جمهورية العراق–موسكو؛ لتأمين مساعدة السوفيت للعراق فى تسويق نفط الرميلة، وبعد ذلك سافر رئيس الوزراء السوفيتي "أليكسي كوسيغين" إلى العراق ليترأس أول عملية تصدير لخام الرميلة، والتي أبحرت إلى الاتحاد السوفيتي في السابع من أبريل عام ١٩٧٢م، وبعد ذلك بيومين وقَّع العراق والاتحاد السوفيتي "معاهدة الصداقة والتعاون"، والتي أمَّنت للنظام العراقي دعم واسع النطاق لسياسته

---

=في السياسة العراقية ١٩٦٧–٢٠٠٣م، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ٤١؛ الأهرام: عدد ٤٧٥٠٧، السنة ١٤١، ٢٠١٦/١٢/٣١م .

١– جواد هاشم: نحو سياسة اقتصادية جديدة، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، السنة الأولى، بغداد، ١٩٧٦م، ص ١٤١ .

٢– جواد عبد الزهرة الركابى: فلسفة الميثاق، مكتبة النهضة، بيروت، ١٩٧٢م، ص ٨٢.

٣– همام عبد الغنى: آفاق تجربة التأميم الرائدة فى العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ١٠ .

النفطية المستقلة، بالإضافة إلى أن اتفاقيات المساعدة الفنية لعام ١٩٦٩م بين العراق والاتحاد السوفيتى قد بدأت تؤتي ثمارها[١].

حيث تشير الأرقام أن الاتحاد السوفيتى قد احتل المرتبة الثانية فى قائمة الدول المصدرة للعراق بعد عام ١٩٦٩م، أيضًا شكل الاتحاد السوفيتى المرتبة الرابعة فى قائمة المستوردين من العراق، إذ بلغت قيمة صادرات العراق إلى الاتحاد السوفيتى من المنتجات العراقية محلية الصنع فقط ما عدا النفط ما يقرب من (١,٠٢٩) مليون دولار، وفى المجال النفطى منح الاتحاد السوفيتى العراق قرضًا مقداره ١٤٠ مليون دولار؛ لتطوير صناعته النفطية، كما قام الاتحاد السوفيتى بتدريب الكوادر العراقية فى كافة أوجه الصناعة النفطية [٢].

ولاشك أن مثل هذه الاتفاقيات تجاوزت حدود المعونات المالية والمساعدات الفنية، واعتبرت دعمًا سياسيًا للعراق في صراعه ضد تعنت الشركات الاحتكارية لتحرير ثروته النفطية .

ومع مضي العراق قدمًا في عملية إنتاج النفط من حقل الرميلة الشمالي، وجَّهت شركة نفط العراق IPC ضربة كبيرة للنظام فى العراق، كنوع من الضغط المالي، وذلك من خلال خفض الإنتاج من حقل كركوك بشمال العراق إلى ٦٠٪ فقط من طاقته الإجمالية، وزعمت الشركة أن خفض الإنتاج كان نتيجة لانخفاض أسعار الناقلات مما جعل نفط العراق المنقول عبر سورية غير قادر على المنافسة [٣].

ولمواجهة خفض الإنتاج من جانب شركة نفط العراق IPC، أصدر وزير النفط العراقى إنذارًا نهائيًا لها في ١٩٧٢/٥/١٨م، حيث أمهلها أسبوعين لإعادة إنتاج حقل كركوك إلى طاقته الكاملة، وفي حال لم توافق الشركة على

---

**1 –**Fukuyama Franis : The Soviet Union and Iraq since 1968, Rand corporation, United Stated of America, 1980, p 35.

**2 –** Brandon R. Wolfe: op.cit. pp 148 -150 .

٣- عبد الواحد فهمى: مائة حقيقة وحقيقة، مطبعة الشمال، كركوك، ١٩٧٣م، ص ١٦.

برنامج إنتاج طويل الأجل، بالإضافة إلى حالة عدم تقديمها عرضًا إيجابيًا بشأن الأمور المُعلَّقة الأخرى فإنها ستواجه تأميمًا فوريًّا، لكنها استمرتْ في المطالبة بالتعويض عن خسارة حقل الرميلة الشمالي، وأعطت لنفسها الحق فى شراء ٨٠٠ ألف برميل بسعر منخفض بنسبة ٢٠% كتعويض عن خسارتها لمناطق الامتياز نتيجة القانون (٨٠) لسنة ١٩٦١م [١].

ولم تعبأ الشركات بدعوات العراق بضرورة رفع الانتاج، لاسيما وأن النفط يوفر ٨٥% من العملة الصعبة للعراق، بالإضافة إلى أنه يشكل ٥٠% من ميزانية العراق السنوية، وحوالى ٨٣% من الخطة الخمسية للعراق [٢].

إلا أن الحكومة العراقية أصرت على موقفها فى رفض مبدأ التعويض عن القانون رقم (٨٠)، وأصرت على أن من يقوم بالتعويض هم الشركات لصالح العراق جراء خفض الانتاج، وتسببها فى خسائر مادية للعراق وصلت إلى ما يقرب من (٥٥٠) مليون دينار عراقى منذ عام ١٩٦١م، ورأت أن الغرض الوحيد من مبدأ خفض إنتاج النفط هو الإضرار بثروة العراق النفطية[٣].

وقد اتخذ العراق عدة إجراءات لمواجهة احتمالية رفض الشركات لمطالبه واستمرارها فى خفض إنتاج النفط، وكان من بينها دراسات سرية عن كيفية إدارة موارد الدولة فى حال انقطاع الموارد النفطية بنسبة ١٠٠%، وانقطاعها بنسبة ٧٥%، وانقطاعها بنسبة ٥٠%، وكيفية زيادة موارد الدولة من مصادر أخرى فى ظل كل بديل، وكان الهدف من تلك الإجراءات هو تقليل الاعتماد على النفط كمصدر للتمويل، وقد نجحت الحكومات العراقية فى

---

١- سعدون حمادى: أضواء على تطورات قضايا النفط فى العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٢م، ص ١٧ .

٢- عبد المنعم عبد الوهاب: النفط بين السياسة والاقتصاد، الكويت، ١٩٧٧م، ص ٢٢٤.

٣- سعدون حمادى: أضواء على تطورات قضايا النفط فى العراق، سبق ذكره، ١٩٧٢م، ص ١٧.

ذلك، حيث بلغت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية فى الموازنة العامة للدولة فى عام ١٩٧٢م، حوالى( ٦٦,٥٨%)، مقارنة بما نسبته حوالى (٧١,٣٨ %) فى عام ١٩٦٨م [١].

وعندما امتنعت الشركات النفطية عن الانصياع لمطالب الحكومة العراقية، وفى الأول من يونيو عام ١٩٧٢م، ألقى الرئيس العراقى "أحمد حسن البكر" بيان بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢م، والذى أعلن فيه تأميم النفط فى العراق، وأشار إلى إنشاء شركة حكومية باسم (الشركة العراقية للعمليات النفطية) تقوم مباشرة ومنذ إعلان البيان بالإشراف على إدارة شركة نفط العراق IPC، وتضمن القانون (١٦) مادة تم بموجبها تأميم عمليات شركة نفط العراق IPC فى المناطق المحددة لها بموجب القانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦١م، وتؤول إلى الدولة ملكية جميع الأموال والحقوق الموجودة المتعلقة بالعمليات المذكورة، وأن تؤدى العراق إلى شركة نفط العراق IPC المؤممة تعويضًا عما آل إلى الدولة طبقًا للمادة الأولى من أموال وحقوق وموجودات ..... [٢].

وكان من المقرر أن يتم التأميم الفورى لكل عمليات شركات النفط العاملة فى العراق فى الحقول الجنوبية، والشمالية فى آن واحد، إلا أن الحكومة العراقية اختارت تأميم أعمال شركة نفط العراق IPC العاملة فى الحقول الشمالية أولاً كمرحلة انتقالية، لذلك لم يشمل التأميم عمليات شركة نفط

---

١- حيدر شلب وشكة: إيرادات النفط فى العراق وإمكانية استخدامها فى التنوع الاقتصادى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥م، ص ١٤٩.

٢- فاضل الجلبى: النفط بين السياسات والأوهام، ترجمة عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣م، ص ١١٠؛ همام عبد الغنى: آفاق تجربة التأميم الرائدة فى العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ص ١٠-١١.

البصرة [١].

تمثلت إشكالية التردد فى التأميم الكامل فى تأجيل الصدام مع الجانب الآخر إلى مرحلة ثانية، خصوصًا إذا ما علم بأن الشركات العاملة فى مجال النفط فى العراق تعود ملكيتها لدول عظمى، وهو الوضع الذى قد يدفع بالدول صاحبة هذه الشركات إلى الدخول فى حرب مع العراق؛ لأنه لا يوجد لديها ما تخسره [٢].

أما فى حالة تأميم شركة والإبقاء على الأخرى –ولو لفترة– ففيه ضمانًا لاستمرار انتاج النفط وتسويقه لأنه سيجعل الدول صاحبة هذه الشركات تتردد قبل اتخاذ أى إجراء عدوانى ضد العراق خوفًا من ضياع كامل امتيازاتها فى العراق، الأمر الذى قد يجبرها على التفاوض مع العراق ويُمكنه من ترتيب أوراقه بالشكل الذى يمكنه من السيطرة على مقدراته، سواء تسويق النفط المؤمم، أو تسوية الأوضاع القانونية مع الشركات [٣].

لذلك ارتأت الحكومة العراقية عدم القيام بالتأميم الكامل والاكتفاء بإرباك الشركات وشل إرادتها فى اتخاذ قرارات مضادة، مما سيولد تردد قبل كل قرار تتخذه ضد العراق .

وكانت الحكومة العراقية قد أجرت دراسة شاملة للواقع الإقليمى والعالمى لتحديد فرص نجاح تجربة التأميم من عدمها، وراعت كل الاحتياجات اللازمة لإنجاح العملية، بما فى ذلك دراسة التجارب السابقة؛ لاستنباط النتائج منها، كما كانت تستغل المدة التى كانت تجرى فيها المفاوضات مع الشركات الأجنبية للإعداد لخطة التأميم البديلة، وخوفًا من أن تقوم الدول راعية شركات

---

١– عادل حسين: النفط من خلال الثورة، دراسة التجربة العراقية، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م، ص ١٥٤ .

٢– عدنان حسين: الاستراتيجية والتخطيط فى معركتنا ضد الاحتكارات، مجلة النفط والعالم، عدد ٢٦، ١٩٧٥م، ص ١٠ .

٣– عادل حسين: النفط من خلال الثورة، دراسة التجربة العراقية، سبق ذكره، ص ١٥٥ .

النفط باحتجاز رصيد العراق من العملة الصعبة فى بنوكها، كما فعلت بريطانيا وفرنسا مع مصر إبان تأميم مصر لقناة السويس عام ١٩٥٦م، قامت العراق وبالاتفاق مع فرنسا بتحويل رصيدها من العملة الصعبة فى البنوك البريطانية والأمريكية إلى بنوك فرنسية لا تقع تحت هيمنة الدول راعية الشركات التى تنتوى تأميمها [١].

ومن البداية أدركت الحكومة العراقية أن نجاح عملية التأميم حتمًا سيتطلب الاستقرار السياسى ودعم الفئات السياسية المختلفة للمفاوض العراقى فى طلبه، لتقوية الجبهة الداخلية ولكى ترضخ الشركات النفطية الأجنبية لتلك المفاوضات .

ولما كانت العلاقات الكردية العراقية قد شهدت تباينًا حادًا بين فترة علاقات ودية وتعاون بين "عبد الكريم قاسم" لم تستمر أكثر من عامين، أعقبتها فترة خلافات جذرية أدت إلى صدام قوى انتهى بثورة أو تمرد كردى فى عام ١٩٦١م، فى شمال العراق، وكانت لكل فترة أسبابها [٢].

الأمر الذى كان سيترك أثره على نجاح التأميم؛ لذلك قررت الحكومة العراقية تسوية هذه المشكلة أو تحييدها لبعض الوقت لتتفرغ لمطلوبات عملية التأميم، وبناءً عليه تمكنت الحكومة العراقية من عقد اتفاقية مع القيادات الكردية فى مارس ١٩٧٠م، تضمنت هذه الاتفاقية بعض من الحقوق للأكراد*،

---

**1** -Anaz Ghanim, Iraq oil and Gas industry in the Twentieth century, London, 2012, P. 101

محسن عليوى سلمان: تأميم النفط العراقى المبررات والنتائج، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، ١٩٧٣م، ص ١٦.

٢- سمر فضلاً عبد الحميد: أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م، ص ص ١٣٣-١٣٥.

* نصت الاتفاقية على (١٥) مادة، من بينها:- أن تكون اللغة التركية اللغة الرسمية مع اللغة العربية في المناطق التى يكون أغلب سكانها أكراد، توفير الموارد المادية لتطوير=

وحظيت هذه الاتفاقية بتأييد داخلى وخارجى [١].

كما سعت الحكومة العراقية للتنسيق مع باقى الكيانات الموجودة على الساحة السياسية الداخلية، وانتهى هذا النشاط إلى توسيع قاعدة الحكومة باشراك الحزب الشيوعى العراقى والشخصيات القومية فى الوزارة، بالإضافة إلى حزب البعث والحزب الديمقراطى الكردستانى، ووعدت قيادات حزب البعث بإطلاق الحريات الديمقراطية للقوى الوطنية، وكان الهدف من ذلك هو محاولة العراق لإيجاد حالة مستقرة داخل المجتمع، الأمر الذى قد يسهل عليها مواجهة تبعات عملية التأميم بجبهة داخلية موحدة [٢] .

وفور إعلان العراق قراره بتأميم النفط، سارعت الحكومة السورية بإعلانها هى الأخرى تأميمها لخط نفط العراق الذى يمر عبر أراضيها – والمملوك لشركة نفط العراق IPC–، ومرافق تحميل النفط فى ميناء بانياس على البحر المتوسط [٣].

إلا أن الوضع كان مغايرًا بالنسبة للبنان، حيث رفضت الحكومة اللبنانية تأميم أنبوب النفط الناقل للنفط العراقى، والذى يمر عبر أراضيها؛ بحجة أن هذا يتعارض مع مبدأ الاقتصاد الحر، كما رفضت التفاوض مع شركة نفط العراق IPC من أجل شرائه أو استئجاره، ومن ثم توقف ضخ النفط

---

=كردستان، تعديل الدستور ليصبح قوميتين عربية وتركية، إعادة الأسلحة الثقيلة للحكومة العراقية؛ للمزيد انظر: الثورة: عدد ٩٦٧، ١٣/٣/ ١٩٧٢م .

١- طالب عبد الجبار حيدر: المسألة الكردية فى الوثائق العراقية، المشكلة الحل النتيجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون و السياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٢م، ص ص ٣٢٦-٣٣٢ .

٢- رحيم عجينة: تأميم البترول العراقى، دوافعة وأبعاده السياسية، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة الثامنة، العدد السابع، يوليو ١٩٧٢م، ص ٢٩.

٣- فخرى قدورى: هكذا عرفت البكر وصدام، رحلة ٣٥ عاماً فى حزب البعث، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦م، ص ١٢٩ .

العراقى عبر طرابلس، وبدا أن لبنان واقعة تحت ضغط شركات البترول والبلاد الراعية لها، بدليل أنها لم تؤمم أنبوب النفط العراقى المار بها إلا بعد أن توصل العراق إلى تسوية المشاكل العالقة بينه وبين شركات النفط بعد اعترافها بحق العراق فى تأميم نفطه فى مارس ١٩٧٣م [١].

وكانت شركات النفط العاملة فى العراق قد بنت خطين للأنابيب لنقل صادرات النفط المنتجه من حقول العراق الشمالية (كركوك والموصل) عبر سورية ولبنان، **الأول:** بقطر (١٦) بوصة، يمتد من كركوك إلى طرابلس فى لبنان، **والثانى:** بقطر (٢٤) بوصة، يمتد من كركوك إلى ميناء بانياس على الشاطىء السورى، وكانت الحكومة السورية واللبنانية تتعاملان بشكل مباشر مع شركات النفط العاملة فى العراق فيما يتعلق بتحديد الأجور ورسوم المرور عن مرور النفط العراقى عبر أراضى كل منهما [٢] .

ولم تقف الشركات مكتوفة الأيدى إزاء قرار التأميم؛ ذاك لأن هذا التأميم قد سلبها المواقع التى كانت تعدها احتياطى استراتيجى، وسوف تقلل من قدرتها التساومية في مجموع البلدان التى تعمل فيها؛ لذلك بدأت تعمل في محاربة التأميم وسخرت لذلك كل ما تملك من قوة ونفوذ .

تمحور رد فعل الشركات كالتالى: **أولاً** فرض مقاطعة نفطية على نفط العراق المؤمم لمنع تسويقه، وللإمعان في ذلك قامت تلك الشركات بتهديد بعض الدول وأصحاب الناقلات النفطية –بالملاحقة القضائية أو القرصنة

---

١- ايهاب عباس محمد: القطاع النفطى العراقى فى ظل المتغيرات المحلية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢م، ص ص ٨٠-٨٢:

Times:7 June 1972, p. 1.

٢- عبد الله مقلد: مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨م، سبق ذكره، ص ٢٣ .

البحرية– عند حمل أو شراء نفط العراق [١].

**ثانيًا** زيادة الناتج النفطى من الأماكن الأخرى التابعة لها لتعويض الناقص، ولقد أثبت هذا السلاح فاعلية عالية من قبل، حيث أدى إلى إسقاط حكومة "مصدق" في إيران، والعدول عن التأميم، وفي حال العراق بدأت الشركات باستخدام هذا السلاح للضغط على الحكومة والتراجع عن التأميم، فعلى الرغم من تعهد دول الخليج بعدم زيادة إنتاجها من النفط تعويضًا عن النفط العراقى المؤمم، إلا أن الشركات العاملة فى إنتاج النفط فى الخليج تمكنت من التلاعب فى الإنتاج وقامت بزيادة إنتاجها من النفط؛ بهدف تعويض ما فقدته فى العراق [٢].

والجدول التالى يوضح أهم الدول التى حصلت بها زيادات نفطية ومقدار هذه الزيادات [٣]

| الدولة | انتاج شهر يوليو ١٩٧٢م /برميل يوميًا | انتاج شهر أغسطس ١٩٧٢م /برميل يوميًا | نسبة الزيادة |
|---|---|---|---|
| **السعودية** | ٥,٤٢٨٣ | ٦,٢٣٨٦ | ١٤,٩ |
| **الكويت** | ٢,٨١٨٨ | ٣,٥٩٨٩ | ٢٧,٧ |
| **إمارة أبوظبى** | ٠,٩٦٦٦ | ١,١٣٩٦ | ١٧,٩ |
| **إيران** | ٤,٩٥١٨ | ٥,٠٠٣٤ | ١ |

١– د. ر. أندرسيان: التأميم فى العراق والموقف منه، سلسلة بحوث فى العلاقات الدولية والاقتصادية، منشورات مكتب الاعلام والنشر، شركة النفط الوطنية العراقية، بغداد، ١٩٧٣م، ص ١٠ .

٢– محمد شوكت: دلالات وراء تأميم شركة نفط العراق، مجلة البترول، المجلد التاسع، العدد الثالث، يوليو ١٩٧٢م، ص ٦.

٣– المرجع السابق: ص ٧ .

**ثالثًا:** شل الفعاليات النفطية الأخرى كالاستثمارات الجديدة والحفر، ووقف تصدير قطع الغيار إلى العراق، حيث قامت الشركات النفطية بإلغاء كل عقود توريد قطع الغيار المبرمة بينها وبين العراق قبل التأميم؛ وكان الهدف من ذلك تجميد معدلات إنتاج النفط العراقى في هذه المرحلة [١].

**رابعًا** ومن بين السُبل التى لوحت بها تلك الشركات والدول الراعية لها هى التخريب وتشجيع العناصر المتطرفة بهدف زعزعة استقرار الحكومة العراقية، والتهديد أو الاستخدام الفعلي للقوة [٢].

ومع كل هذا التهديد إلا أن الاتحاد السوفيتى استطاع أن يُطمئن العراق، وأطلق إشارته التحذيرية قائلاً : "إن أيام دبلوماسية البوارج قد ولَّت بلا رجعة"، كما أشار إلى أن العراق ليس وحده في كفاحه العادل، بل تدعمه الشعوب العربية الأخرى، وستتضاعف قوته بفضل دعم الاتحاد السوفيتي وسائر الدول الاشتراكية له [٣].

امتد الدعم السوفيتى للعراق بتوقيع معاهدة عسكرية بين البلدين تعهد فيها بحماية العراق من أى تدخل محتمل من أى دولة أجنبية نيابة عن مصالح شركات النفط المؤممة، وليس هذا فحسب بل استطاع العراق بفضل تعاونه مع الاتحاد السوفيتى في هذه الفترة أن يجعل منه سوقًا لكثير من نفطه المؤمم [٤].

لم يكتف العراق بذلك، بل سعى لكسب فرنسا التى كان لها علاقات جيدة معه ولديها مصالح نفطية في شركة نفط العراق IPC، وأبدى العراق استعداده لضمان المصالح النفطية لفرنسا في العراق، الأمر الذى لاقى ترحيبًا من فرنسا، وقد قام السفير الفرنسى ببغداد بالاتصال بممثلى الدول المشاركة

---

**1 –** Brandon R. Wolfe: op.cit. p. 156 .

٢– د. ر أندرسيان: التأميم فى العراق والموقف منه،سبق ذكره، ص ص ١٠– ١١ .

**3 –** Brandon R. Wolfe: op.cit. p.159 .

**4 –** ibid؛ Times:7 June 1972, p. 1.

في شركة نفط العراق للقبول بمطالب العراق، إلا أن مسعاه هذا لم يلق قبولا من مندوبى الشركات بسبب تعنتهم وإصرارهم على طلباتهم [١].

إلا أن الورقة الرابحة في النزاع بين العراق وشركات النفط كانت لصالح العراق وتمثلت في شركة نفط البصرة، حيث صرح العراق بأن أى تعرض للنفط العراقى المؤمم سيُرد عليه بتأميم شركة نفط البصرة، الأمر الذى مكن العراق من تسويق نفطه إلى الأسواق العالمية، وقد حملت حقول نفط الموصل عبء التوقف في الحقول الأخرى، واستمرت في ضخ النفط وتصديره وتعويض الناقص منذ اليوم الأول للتأميم [٢].

حفز وجود العوامل السابقة –سواء الدعم السوفيتى أو التهديد بتأميم شركة نفط البصرة – شركات النفط إلى الدخول في مفاوضات مع العراق، وقد دعت إلى هذه المفاوضات ورعتها منظمة الأوبك، والتى وضعت شرطًا قبل الدخول في تسوية بين الطرفين وهو التعامل مع التأميم على أساس أنه أصبح أمر واقع لا رجعة فيه مارسته دولة صاحبة سيادة على أراضيها، وقد وافقت الشركات على هذا المطلب على أمل الحصول على أكبر قدر من التعويضات من العراق [٣].

وبعد جلسات عدة وفى ٢٨ فبراير ١٩٧٣م، اتفق الطرفان على بنود الاتفاقية التالية [٤]:

---

١- جمال صفوان: شركات النفط الاحتكارية فى الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٩م، ص ص ٢٧-٢٨.

**2 –** F.R.U.S: 1969-1972, Vol E--4, Iran and Iraq, Telegram No 317, from the Embassy in the Soviet Union to the Department state, USSR Ralifies treaty with Iraq and supports (IPC) Nationalizion, 16 June 1972, p.165.

**3 –** David A.styan: Franco- Iraqi relations and fifth Republic foreign policy 1958-1990, phd international velation, London School of economic, 1999, p. 157 .

٤- الثورة: عدد ١٣٨٣، ١٩٧٣/٢/٢٨م، ص ١ .

١- وافقت الشركات على القوانيين العراقية المتعلقة بالنفط، وفى مقدمتها القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م، والقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٢م . "قانون التأميم"

٢- انتقال كافة العمليات والأموال ومنشآت وأنابيب شركة نفط الموصل إلى الحكومة العراقية .

٣- قيام الشركات بدفع (١٤١) مليون جنيه استرلينى إلى الحكومة العراقية كتسوية نهائية عن المطالبات السابقة .

٤- تعهد العراق بإعطاء الشركات (١٥) مليون طن نفط بدون ثمن لتسديد كافة التعويضات التى طالبت بها الشركات .

٥- وافقت الشركات على بيع خط النفط الناقل المار عبر الأراضى اللبنانية وميناء التصدير في طرابلس إلى الحكومة العراقية .

٦- تعهدت شركة نفط البصرة بزيادة الإنتاج من النفط ليصل من (٢٥) مليون طن في عام ١٩٧٣م، إلى (٨٠) مليون طن في عام ١٩٧٦م .

ومع أن قانون التأميم شمل شركة نفط العراق IPC، إلا أن المفاوضات لم تنحصر معها فقط، بل شملت المفاوضات جميع مسائل الخلاف العالقة بين العراق وبين الشركات الثلاث؛ وذلك لأن الأطراف المساهمة وحصصها فى رأس المال هى ذاتها فى مجموع هذه الشركات [١].

ومع نفاذ قانون التأميم أصبح العراق يسيطر على مانسبته ٦٥% من حصص الشركات النفطية العاملة في العراق [٢]، وسرعان ما ارتفعت الموارد النفطية على أثر الزيادة في الصادرات النفطية، وانعكست عملية التأميم على

---

١- تايه عبد الكريم: مذكرات تايه عبد الكريم، منشورات بيت الحكمة، العراق، ٢٠٠٩م، ص ١٣٩.

Times:30 November 1972, p. 24.

٢- همام عبد الغنى: آفاق تجربة التأميم الرائدة فى العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م، ص ١١ .

انتاج النفط العراقى، حيث بلغ الانتاج أكثر من ٩٧ مليون طن سنويًا في عام ١٩٧٣م، بعد أن كان ٩١ مليون طن سنويًا في عام ١٩٧٢م [١].

وعلى أثر اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، بين مصر وإسرائيل جسدت الدول العربية موقفها من هذه الحرب، حيث وقفت الدول العربية النفطية إلى جانب مصر فى موقف واحد، تجسد بمبادرة الدول البترولية التى تعتمد عليها أوروبا والولايات المتحدة واليابان فى الحصول على مستلزماتها من الطاقة إلى عقد مؤتمرين فى الكويت لوزراء البترول العرب، بهدف إصدار ما يلزم من إجراءات التقييد على تصدير البترول إلى الدول الموالية لإسرائيل مع خفض إنتاج البترول بمقدار ٥% شهريًا، وذلك إلى أن يتم انسحاب إسرائيل من كافة الأراضى العربية [٢].

إلا أن الولايات المتحدة لم تألُ جهدًا فى مساندة إسرائيل، فبتاريخ ١٩٧٣/١٠/١٩م أعلن الرئيس الأمريكى (نيكسون) عن منح بلاده مساعدات عسكرية إلى إسرائيل بحوالى ٢,٢ مليار دولار، وردًا على ذلك أعلنت ليبيا أنها حظرت كل شحنات النفط إلى الولايات المتحدة، وأعلنت المملكة العربية السعودية أنها ستقطع كل برميل من النفط إلى الولايات المتحدة، وأعلنت البحرين عن فسخها الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، والذى يمنحها تسهيلات في موانيها، كما أعلنت الجزائر عن خفضها لإنتاج النفط بنسبة ١٠%، كما أعلنت كل من قطر والبحرين ودبى والكويت فرض حظر شامل على تصدير النفط للولايات المتحدة الأمريكية [٣].

---

١- محمد على الماشطة: أسعار البترول واستراتيجية التحرر الاقتصادى، قضايا عربية، العدد الثامن، ١٩٧٤م، ص ١٥٥.

٢- نزار الشقيرى: اشتراك النفط فى المعركة، شؤون فلسطينية، ١٩٧٤/١/٢٩م، ص ١٥٧ .

٣- حبشى ابتسام، لعلاوى فاتن: حرب اكتوبر ١٩٧٣م وانعكاساتها على سوق النفط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير فى التاريخ، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف –المسيلة– ، الجزائر، ٢٠٢٠م، ص ٢٩ .

زاد من فاعلية استخدام سلاح حظر النفط تلك الدقة التى تميز بها قرار استخدامه مع مجموعة القرارت التى تبعته فالتخفيض المتزايد بكميات النفط، ثم الحظر وتقسيم الدول إلى صديقة ومحايدة وعدوة دل ذلك على مستوى عال من الفكر والوعى .

لم يتخلف العراق عن الدول العربية المنتجة للنفط في استخدام سلاح حظر النفط، بل نجده اتجه إلى أكثر من ذلك، حيث حرص على الإفادة من الظروف الإقليمية والدولية لصالحه عبر إصدار مجموعة من القوانين كانت متممة لعملية تأميم نفطه، من ذلك عندما أصدرت الحكومة العراقية القانون رقم (٧٠) لسنة ١٩٧٣م، والذى تتضمن تأميم الحصص الأمريكية في شركة نفط البصرة في الجنوب والبالغة ٢٣,٧٥% من مجموع أسهم شركة نفط البصرة [١].

بتأميم الحصة الأمريكية في شركة نفط البصرة استطاعت الحكومة العراقية تحويل (٧,٩) مليون طن من النفط سنويًا –مقدار الحصة الأمريكية– إلى شركة النفط الوطنية العراقية، والتى بلغ انتاجها بما في ذلك شركة نفط العراق IPC المؤممة ما مجموعه (٦٩) مليون طن سنويًا، أى بنسبة ٧٣,٤% من مجمل إنتاج العراق من النفط [٢].

وبسبب موقفها المعادى للقضية العربية، وبعد أسبوعين من تأميم العراق الحصة الأمريكية في شركة نفط البصرة، قامت الحكومة العراقية في ٢١ أكتوبر ١٩٧٣م، بتأميم حصة شركة النفط الهولندية والبالغة ٦٠% من الحصة الشائعة لشركة نفط (شل) المحدودة في شركة نفط البصرة [٣].

وهذا يعنى تحويل ٤,٦٤ مليون طن إضافى إلى شركة النفط الوطنية

---

١- عبد الله السياب: التأميم الإجراء الأكثر إيجابية فى السياسة النفطية، مجلة النفط والعالم، عدد ٣١، ١٩٧٦م، ص ٢٩ .

٢- المرجع السابق: نفس الصفحة .

٣- الجمهورية: عدد، ١٨٤٦، ١٩٧٣/١١/٢٣م، ص ١ .

العراقية، والتى أصبحت تملك ٣٨% من أسهم شركة نفط البصرة، و ٧٨% من مجمل إنتاج النفط في العراق [١].

وفيما يخص حصة شركة (كولبنكيان) البرتغالية في شركة نفط البصرة، فقد قامت الحكومة العراقية بتأميمها بتاريخ ٢٠ ديسمبر ١٩٧٣م ، وذلك رغبة من العراق في الاستفادة القصوى من الأوضاع الإقليمية والدولية بسبب ظروف الحرب المصرية الإسرائيلية، ورغبة منها في استكمال السيطرة على مقدراتها وثرواتها المنهوبة [٢].

أما بقية الحصص الشائعة في شركة نفط البصرة وهى كل من (الشركة الفرنسية ونسبتها ٢٣,٧٥%، والشركة البريطانية ونسبتها ٢٣,٧٥% ، وشركة شل البريطانية ونسبتها ٩,٥%، وشركة النفط الوطنية العراقية ونسبتها ٤٣%)، فقد أصدرت الحكومة العراقية في ٨ ديسمبر القانون رقم (٢٠٠) لسنة ١٩٧٥م، والتى أممت من خلاله باقى حصص الشركات الأجنبية، ومنذ ذلك التاريخ أصبح تأميم النفط العراقى شاملاً وكاملاً، ولم يعد هناك وجود لأى شركة أجنبية تملك امتيازًا نفطيًا في العراق بعد هذا التاريخ [٣].

---

١- المرجع السابق: نفس الصفحة .

٢- جواد هاشم: مذكرات وزير عراقى مع البكر وصدام ذكريات فى السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٠م، دار السامى للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ١٤٨ .

٣- الثورة: عدد ١٣٩٤، ١٩٧٥/١٢/٩م، ص ١

## المبحث الثالث

## الموقف الدولى من التأميم

لاشك أن العراق حينما أقدم على تأميم صناعته النفطية فإنه كان يمارس حقًا من حقوق السيادة الوطنية على موارده، والمحافظة عليها من النهب والاستغلال الأجنبى، وكان لقرار تأميم النفط صداه الواسع بين الدول المنتجة للنفط والمستوردة له، والتى اختلفت نظرتها بين مؤيد ومعارض للتأميم وفقًا لمصالحها الخاصة .

فقد استنكرت بريطانيا قرار التأميم وصرحت بأنه اتخذ بدون تنسيق سابق بينها وبين العراق، وكان واقع الخبر عليها عظيمًا كونها أكثر الدول تضررًا جراء هذا التأميم؛ نظرًا لحجم استثماراتها فى شركة نفط العراق IPC، وعلى الجانب العملى من وجهة نظرها فقد رأت أن الإصرار على المطالبة بالتعويض قد يضعف من قدرة العراق على الاستمرار، وربما سيدفعه إلى التراجع عن هذا القرار[١] .

وبداية لم يشك صانعى السياسة الأمريكية فى قدرتهم على احتواء الموقف فى العراق، وكان دافعهم فى ذلك هو نجاحهم فى وأد تجربة (مصدق) فى تأميم النفط الإيرانى عام ١٩٥١م، ووفقًا لتقييم استخباراتي أجرته وكالة المخابرات الأمريكية –صدر بعد فترة وجيزة من التأميم– فقد قللت المخابرات الأمريكية من خطورة الخطوة العراقية، حيث رأت أن الأوضاع في سوق النفط العالمية ستُمكن شركات النفط من حرمان العراق من تسويق نفطه فى الأسواق الغربية من خلال زيادة الإنتاج في البلدان الأخرى المنتجة للنفط، ولن تستطيع الأسواق في الدول الشيوعية استقبال سوى جزء ضئيل من النفط العراقي الذي يتم تصديره عادة من حقول شركة نفط العراق IPC [٢].

**1 -** The Christien Science Monitor, Jul, 10, 1972, p. 18 .

**2 -** Central intelligence Agency**,** Directorate of Intelligence June 1972, (some Implications of Iraq,s oil nationalization), Declassifed, PAIHO Department of state, E- 012958, June 21, 2006 .

استند تقييم المخابرات الأمريكية لحد كبير، إلى العلم بوجود إمكانية لتنظيم مقاطعة للمستهلكين بدعم من إيران والمملكة العربية السعودية داخل منظمة (الأوبك)، وكانت شركة نفط العراق IPC مدركة لذلك أيضًا، لكنهم مع ذلك اعتقدوا أنه سيكون من الأفضل ترك العراقيين ليخفقوا بمفردهم، حيث أنه لا توجد طريقة تُمكِّن العراق من تسويق نفطه، حتى لو لم تتخذ الشركات أي إجراء علني [١].

وخلص التقييم إلى أنه لم يكن لعملية تأميم شركة نفط العراق –في حد ذاتها– ولم يكن لتوابعها تأثير ملموس على المصالح الأمريكية، ولم يكن لها أيضًا تأثير ملموس على حالة ميزان المدفوعات الأمريكي، ولم تسبب ضررًا للغرب الأوربي بحرمانه من النفط؛ وذلك لأن ١٠% فقط من استهلاكه في المتوسط يأتي من العراق، و٦% فقط يؤخذ من حقول كركوك المؤممة، وهذه الخسارة يمكن تعويضها بسهولة من دول أخرى منتجة للنفط، لاسيما إيران والسعودية [٢].

وزعم التقييم بأن تلك العملية لم تخدم المصالح السوفيتية بشكل ملموس؛ لأن الاتحاد السوفيتي لا يمكنه تعويض الفارق، ومن بين المصالح السوفيتية ضمان وجود عراق قوي اقتصاديًا، كما أنه لا يوجد أي دلالة على أن السوفييت يضغطون على العراق للسماح لهم بممارسة السيطرة على هذه المنشآت كما كان يحدث في حقل شمال الرميلة المملوك سابقًا لشركة نفط العراق IPC [٣].

---

**1 –** ibid .

**2 -** Karwan salih waisy: the role of Iraq in middle Eastern problems 1970-1972, Master,s Degree student institute of Malaysian and international studies (IKMAS) National university of Malaysia, 2015, p. 201 .

**3 -** Central intelligence Agency, Memorandum to Mr. Sisco from NEA: ARN- Talcott W. Seelye (Essential Elements of IPC Nationalizaton Action), June 13, 1972, Declassifed, PAIHO Department of state, E- 012958, June 21, 2006 .

وعلى الرغم من أن الآثار المباشرة لتأميم النفط العراقي على المصالح الأمريكية لم تكن ملموسة، إلا أنها أيقنت أن تلك التداعيات على المدى الطويل ستكون كبيرة، حيث يمكن أن يؤثر تأميم شركة نفط العراق على مصالحها النفطية الأخرى في المنطقة، وذلك من خلال تحريض الدول العربية الأخرى المنتجة للنفط على تأميم نفطها بشكل مشابه، في حال ثبت نجاح النموذج العراقي، أو في حال أبديت هى والقوى الغربية الأخرى عداوة للدول العربية الأخرى المنتجة للنفط، لدرجة تجعلهم يتجهون لاتباع النهج ذاته، وإن حدث ذلك فسيتأثر ميزان مدفوعاتها بشدة، وستكون الاحتياجات الأوروبية النفطية معرضة للخطر، وستتصاعد المصالح السوفيتية طالما أن نزع ملكية شركات النفط الأمريكية يُمثل تحجيمًا للتأثير الغربي المهم في المنطقة [١] .

ووفقًا لما سبق، فقد تركزت اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية فى التالى :- **أولا:** منع انتشار التأميم، **ثانيًا:** تجنب إقصاء الشركات الغربية من عمليات شركة نفط العراق IPC السابقة [٢].

وتماشيًا مع هذه الاهتمامات، فقد رأت وكالة المخابرات الأمريكية أن تتمثل أهداف الولايات المتحدة فى التالى[٣] :- **أولًا** تجنب الإجراءات التي من شأنها أن تجعل التأميم العراقي مربحًا أو ناجحًا بشكل فعلي، مع الامتناع عن اتخاذ تدابير عقابية ضد العراق؛ لأن اتخاذ مثل هذه الإجراءات، من جانب أي من القوى الغربية سيكون بمثابة مخاطرة تتمثل في توحيد الصفوف العربية وتحريض دول أخرى من الدول المنتجة للنفط على مساندة العراق، وعلى سبيل المثال من خلال الاتفاق على تمويل أي عجز عراقي ناجم عن إجراء التأميم .

---

**1 –** Karwan salih waisy: the role of Iraq in middle Eastern problems 1970-1972, op. cit, p. 202 .

**2 –** Brandon R. Wolfe: op.cit. p.156 .

**3 –** ibid .

**ثانيًا** تجنب الإجراءات التي تقود العراق من ناحية أخرى إلى اللجوء للجانب السوفيتي؛ حتى لا يكون العراقيون مضطرين إما إلى تحويل المنشآت النفطية لتكون تحت الرقابة السوفيتية، أو أن يصبحوا معتمدين على السوفييت في تسويق نفطهم [١].

وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد عبرت عن وجهها الحقيقى بالاحتفاظ بمركزها فى المنطقة ضد حركة تأميم النفط؛ لضمان تدفقه .

وعلى عكس التوقعات الأمريكية بأن إيران والسعودية ستكونان قادرتين على منع منظمة (الأوبك) من دعم التأميم العراقي، فقد عقدت تلك المنظمة اجتماعًا خاصًّا في بيروت في ١٩٧٢/٦/٩م، أكدت فيه على حق العراق السيادي في تأميم شركة نفط العراق IPC، وذهبت إلى أكثر من ذلك حيث عرضت المساعدة المالية على العراق، وأصدرت المنظمة القرارات التالية[٢]:-

١- دعم إجراء الحكومة العراقية باعتباره عملا قانونيًا ضمن سيادتها ولحماية مصالحها المشروعة .

٢- ألا تسمح الدول الأعضاء لشركات النفط بالتعويض عن كميات النفط المصدرة من شركة نفط العراق، بالمستوى الذى كان عليه قبل عام ١٩٧٠م، بكميات من النفط المنتج من مناطقها أو بالتعويض عن ذلك النفط فى أسواقها التقليدية .

٣- تشكيل لجنة من رؤساء وفود أبو ظبى وإيران وليبيا والسعودية وفنزويلا بمساعدة السكرتير العام للمنظمة لتحديد الطرق والأساليب الفعالة لتنفيذ ومتابعة ما جاء فى الفقرة أعلاه .

---

**1** – F.R.U.S: 1969-1972, Vol E--4, From the Deuty Assistand secretary for international Resources and food policy (katz) to the Assistans secretary of state for Econmic and Business Affairs (Armstrong) Washington, 5 June, 1972, p. 157 .

٢- الثورة (بغداد): عدد ١١٧١، ١٩٧٢/٦/١٩م، ص ١

Times:21 June 1972, p. 17.

في حين أعربت المملكة العربية السعودية عن عدم رغبتها في خيانة قضية العروبة، وحتى إيران الحليف الأقرب لأمريكا داخل منظمة الأوبك، كانت غير مستعدة لمعارضة التأميم العراقي، وقد أعرب وزير المالية الإيراني جمشيد أموزيغار Jamshid Amuzighar لمسؤولي السفارة الأمريكية في طهران، عن أن نهج شركة نفط العراق IPC فى التعامل مع حكومة العراق أظهر عدم فهمهم لكيفية التعامل مع الدول المنتجة للنفط، من خلال التصرف كما لو كانت المفاوضات حفلة كبيرة للعب "البوكر"، حيث يكون الخداع استراتيجية مقبولة، وبدلاً من زيادة الإنتاج، أكدت إيران على حق العراق في إجراء التأميم [١].

ويبدو أن مآخذ إيران هذه كانت خاصة بطريقة التفاوض بين شركات النفط وبين العراق، وليس وقوفًا بجانب العراق، فلا يخفى مدى التدهور الذى وصلت إليه العلاقات بين البلدين فى هذه الفترة بسبب الخلافات الحدودية ومشكلة الأكراد، وليس أدل على ذلك من محاولة إيران استغلال الموقف الراهن لصالحها، حيث طالب الشاه من الولايات المتحدة بضرورة تقديم الدعم لأكراد العراق، متوقعًا بذلك إرباك العراق بالدخول فى مصادمات عسكرية مع الأكراد، وإضعاف قدرته العسكرية، ويكون المكسب الرئيس هو تغيير الاتحاد السوفيتى لتحركاته ونواياه فى المنطقة [٢] .

وكانت أكثر الأمور إثارة للقلق بالنسبة للمسؤولين الأمريكيين هو حقيقة أن تضامن المستهلكين المتوقع لم يتحقق، ففرنسا على سبيل المثال، أرسلت إلى الحكومة العراقية برقية أعربت فيها عن دعمها لها في التأميم، وجاء في

---

**1 –** Oles M. Smolansky: The USSR and Iraq, The Soviet Quest for Influence, Duke University press, Durham and London,1991, p 45.

**2 –** F.R.U.S: 1969-1976, Vol. E-4, from the chief of the Near East and South Asian, Division Central in the intelligence Agency (Waller) to the Director of central Intelligence (holms) Washington, 12 June, 1972, p. 159

البرقية "وفقًا للقضاء الفرنسي، لا يُمكن الطعن في قرار تأميم شركة نفط العراق، وعملية التأميم هي حق سيادي لأي دولة"[١]، وفي الأسبوع التالي للتأميم، سافر "صدام حسين" إلى باريس، ونجح فى عقد اتفاقية بين البلدين حصلت فرنسا بموجبها على حصة من نفط كركوك تعادل حصتها السابقة التى كانت تحصل عليها قبل التأميم، وفى المقابل تعهدت فرنسا بتقديم الدعم الفنى إلى العراق فى مشاريع نفطية بأماكن أخرى، وزيادة مبالغ القروض المقدمة للعراق[٢].

وفي حين كان الانشقاق الفرنسي متوقعًا، إلى حد ما، إلَّا أن بعض الدول الأوروبية الأخرى، مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان، سرعان ما تبعت فرنسا في التفاوض على اتفاقيات الشراء المباشرة [٣].

وانطلاقًا من رغبتها فى استمرار التبادل الاقتصادى والتجارى بينها وبين العراق رحبت تركيا بقرار تأميم نفط العراق، وأبدت استعدادها لاستقبال كميات أكبر من نفط العراق المؤمم وتصديره إلى الموانىء العالمية [٤].

وتماشيًا مع سياستها الودية مع العراق، خرجت الحكومة السوفيتية بشكل علني ولا لبس فيه لدعم قرار التأميم العراقى، وفي بيان مشترك نُشر في ختام زيارة وزير الخارجية العراقى "مرتضى سعيد عبد الباقي" لموسكو في يونيو ١٩٧٢م، أعلن الاتحاد السوفيتي دعمه للإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية، ولنضال الشعب العراقي، والذي يهدف إلى استعادة حقوقه السيادية

---

١- غانم محمد الحفو: العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٦٨-١٩٨٤م، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد الثانى، بغداد، ١٩٨٥م، ص ص ٩٣- ٩٥ .

**2 –** David A.styan, Franco – Iraq relations and fifth Republic foreign policy, 1958- 1990, phd international velation, London school of economic, 1990, p. 176 .

**3 –** Oles M. Smolansky: The USSR and Iraq, op.cit, p. 46 .

٤- نهى عبد الكريم فرحات: العلاقات الاقتصادية العراقية التركية، معهد الدراسات الأسيوية الأفريقية، بغداد، ١٩٨٤م، ص ص ٧٣-٧٤ .

على ثروات البلاد الطبيعية، واستخدام مواردها النفطية لصالح بناء اقتصاد وطني مستقل [١].

وقد شنَّ الإعلام السوفييتي حملة ضخمة لدعم التأميم، ووصفته "نيو تايمز"، نقلًا عن "بغداد أوبزرفر" بأنه (إنجاز تاريخي)، بينما وصفته "برافدا" بأنه "دليل على العزيمة الراسخة للحكومة والشعب يهدف لتعزيز استقلال العراق السياسي والاقتصادي، للسير على طريق التحولات الاجتماعية" [٢] .

وجنبًا إلى جنب مع قرار سورية بتأميم أنابيب شركة نفط العراق IPC، استُقبل الإجراءين فى الاتحاد السوفيتى بحفاوة بوصفهما صفحة جديدة في نضال الشعوب العربية للسيطرة الكاملة على مواردها الطبيعية وتعزيز سيادتها الوطنية، وقد تلخصت وجهة نظر الاتحاد السوفيتى، بأن الأهمية البالغة لتأميم شركة نفط العراق في كونه لم يكن مجرد عقوبة اقتصادية تُستخدم ضد احتكار شركات النفط، بل كانت أيضًا تحديًا سياسيًا مباشرًا للقوى الإمبريالية [٣].

وقد حظى قرار تأميم النفط العراقى على تأييد كافة الدول العربية، تمثل ذلك بصورة جماعية فى نتائج اجتماع المؤتمر العربى الثامن للنفط، والذى عقد بالجزائر فى نهاية شهر يونيو عام ١٩٧٢م، وكان الغرض من هذا الاجتماع تقديم الدعم للعراق فى قراره بتأميم النفط، حيث أعلنت الدول المشاركة فى هذا المؤتمر وقوفها إلى جانب العراق، واستعدادها لتقديم الخبرات والمساعدات اللازمة، ثم تجسد ذلك التعاون فى صورة القرارات التى اتخذها المؤتمر وكانت كالتالى [٤]:-

١- على جميع الدول العربية المصدرة للنفط التعهد بعدم السماح للشركات

---

**1 –** Oles M. Smolansky: The USSR and Iraq, op.cit, p. 55 .

**2 –** Ibid: p. 56 .

**3 –** Ibid: p. 57 .

٤- توفيق خلف السامرائى: المساعى العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م، ص ٢٦٦ .

الأجنبية التى تعمل على أراضيها بتعويض أى نقص محتمل لإنتاج النفط .

٢- على الدول العربية المصدرة للنفط أن تحقق فائضًا فى دخلها القومى يقع تحت تصرف الحكومتان العراقية والسورية لتغطية النقص الحاصل فى الموارد الضرورية جراء عملية التأميم .

٣- على الدول العربية تقديم كافة المعونات الفنية ووضع خبراتها فى خدمة كل من العراق وسورية .

٤- أن تعمل كافة الدول العربية على اتخاذ كل الإجراءات الضرورية من أجل مقاطعة الشركات النفطية الأجنبية العاملة على أراضيها فى حال إقدامها على القيام بمقاطعة النفط العراقى المؤمم، أو القيام بالتعاون فى تطبيق مثل هذه المقاطعة

علاوة على ذلك، قدمت الكويت مدفوعة بأفكار مجلس الأمة الكويتي اقتراحًا بإجراء تخفيضات كويتية لدعم القضية العراقية، وكان مجلس الأمة الكويتى قد أصدر قرارًا أيد فيه قرار العراق بتأميم شركة نفط العراق، ودعا المجلس إلى اتخاذ موقف عربى موحد لدعم العراق ومواجهة الشركات الاحتكارية ودولها، وطالب المجلس الدول العربية المنتجة للنفط بدعم العراق من خلال ما يلى [١]:-

١- اتخاذ موقف عربى موحد لدعم العراق ومواجهة الشركات الاحتكارية ودولها الأجنبية .

٢- رفض محاولات الشركات لزيادة انتاجها للتعويض عن النفط العراقى المؤمم .

٣- اتخاذ إجراءات حازمة ضد الشركات التى تتخذ موقفًا عدائيًا من العراق أو

---

١- الثورة (بغداد) ، عدد ١١٥٨، ١٩٧٢/٦/٤م، ص ١ ؛ جلال الحسون: مواقف الدول العربية من القضايا الاقتصادية المصيرية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٩م، ص ص ٢٤-٢٥ .

تحاول عرقلة قرار التأميم .

٤- مساعدة العراق ماديًا عن طريق الدعم المالى على شكل معونات وقروض تسدد بعد تسويق نفط العراق المؤمم .

كما أعلن مجلس وزراء أبو ظبى عن تأييده للإجراءات التى اتخذها العراق، أيضًا عبرت إمارة دبى عن تأييدها المطلق لهذه الخطوة [١].

ولقد تُممت هذه القرارات والتصريحات بتصريح (محمود رياض) -الأمين العام لجامعة الدول العربية- والذى أعلن فيه تأييد الجامعة العربية للعراق، واستعدادها للقيام بأى دور يقتضيه الموقف، وحتى يخرج الدعم والتعاون للشق العملى وعلى نفس نهج القرارات السابقة طالب -الأمين العام- بوضع خطة عربية لمواجهة كافة الاحتمالات، وما يجب اتخاذه من الإجراءات السياسية والاقتصادية لدعم العراق [٢].

كما تلقت الحكومة العراقية الكثير من الرسائل من بعض رؤساء وملوك الدول العربية، مؤكدين على دعمهم وتأييدهم المطلق لتأميم النفط العراقى؛ وذلك لما للتأميم من أثر إيجابى على الاستقلال السياسى والاقتصادى للعراق[٣].

ونظرًا لافتقار دول الخليج للقدرات والخبرات الفنية التى تمكنه من إدارة منشآته النفطية إلا أنه وتحت ضغط رد الفعل الشعبى في دولها جراء نجاح تأميم العراق لنفطه، طالبت الحكومات في دول الخليج الشركات النفطية العاملة على أراضيها بالدخول في مفاوضات مباشرة بغية زيادة نسبتها في

---

١- الثورة (بغداد) ، عدد ١١٦٢، ١٩٧٢/٦/٨م، ص ١ .

٢- يوسف فوزى: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م، ص ص ٤٣٤-٤٣٥ .

٣- همام عبد الغنى: آفاق تجربة التأميم الرائدة فى العراق، بغداد، ١٩٨٠م، ص ٨-٩ .

مشاركة الأرباح [١].

وخوفًا من أن تحذو دول الخليج حذو العراق في تأميم نفطها، وافقت الشركات على زيادة نسبة مشاركتها إلى ٢٥%، ثم ترتفع إلى ٥١% في عام ١٩٨٢م، ولم يكن ذلك ليرضى طموح الاتجاهات الوطنية في الخليج باعتباره بديلًا عن التأميم الكامل، وبعد نجاح العراق في تأميم حصة الولايات المتحدة الأمريكية إثر حرب عام ١٩٧٣م، زاد الضغط في الخليج على شركات النفط لتعديل نسبة المشاركة، ونجحت الكويت ومن بعدها المملكة العربية السعودية ودبى في عام ١٩٧٥م، من تحقيق السيطرة الكاملة على النفط بنسبة ١٠٠%، وحذت حذوهم قطر والبحرين، باستثناء أبو ظبى والذى حال عدم امتلاكها للخبرات الفنية اللازمة من تحقيق نفس نسبة أقرانها من دول الخليج في السيطرة على نفطها [٢].

صفوة القول، حقق العراق نصرًا مهمًا، ولم يحظ فقط باعتراف عام بشرعية مرسوم التأميم من جانب المجتمع الدولي، ولكنه نجح أيضًا في ضمان توسيع نطاق الاعتراف الفعلي بالتأميم من جانب شركة نفط العراق IPC، وذلك عندما وافقت الأخيرة على إعادة فتح باب المفاوضات مع شركة النفط الوطنية العراقية، ويرجع العراق في ذلك إلى عدة عوامل، منها [٣]:-

**أولًا:** كان ذلك النجاح ثمرة تقدم حركة التحرر الوطني في بلدان العالم الثالث .

**ثانيًا:** كان بسبب توحيد قوى الدول المنتجة للنفط، ودعمها الحازم لقرارات التأميم في بغداد ودمشق، ومثال على ذلك قرار منظمة "الأوبك" الذي

---

١- فارس محمود فرج: تأميم النفط فى العراق عام ١٩٧٢م وموقف دول الخليج العربى، مجلة آداب الفراهيدى، كلية التربية، جامعة تكريت، العدد الثانى، السنة الأولى، ١٩٨٢م، ص ٥٨١ .

٢- المرجع السابق: ص ص ٥٨٢-- ٥٨٣ .

**3 –** Oles M. Smolansky: The USSR and Iraq, op.cit, p. 58 .

نص على تقديم المساعدة المالية للعراق وسورية، وكذلك قرارها بعدم استبدال النفط العراقي في السوق العالمية .

والإجراء الأخير، على وجه الخصوص قد حرم القوى الاحتكارية من سلاح قوي، وبفضله ذهبت جهودها سُدى في الأعوام ما بين (١٩٥١-١٩٥٤م)، نتيجة تأميم شركة النفط الأنجلو إيرانية، من خلال استبدال النفط الإيراني في الأسواق الأوروبية الغربية بنفط من بلدان أخرى، من بينها العراق .

**ثالثًا:** كان هناك الدعم الذي قدمه الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية الأخرى، وقد وُصفت المساعدات السوفيتية بأنها كانت حاسمة **لسببين، من ناحية،** مكَّنت اتفاقية يوليو ١٩٦٩م بشأن المساعدة الاقتصادية والتقنية العراق من بدء تشغيل حقول الرميلة الشمالية، **ومن ناحية أخرى،** بذلت موسكو جهدًا كبيرًا لإحياء شركة النفط الوطنية العراقية التي شُلت فعاليتها على يد القوى الرجعية، بناءً على أوامر من الخارج، وفضلًا عن المساعدة في ترسيخ صناعة النفط الوطنية وتشغيلها، تعهَّد الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية أيضًا بشراء النفط العراقي وتوفير الناقلات اللازمة لشحنه .

**رابعًا:** كان هناك قرار صادر اتخذه عدد من كبار المستهلكين الغربيين مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا الغربية وهولندا واليونان واليابان بتجاهل دعوة الشركات الاحتكارية العاملة في العراق للمقاطعة والاستمرار في شراء النفط العراقي .

## خاتمة

على الرغم من أن الظروف الدولية المتأزمة والحالة الاقتصادية المتأخرة لدى بعض الدول العربية لم تهيء مجال استغلال القيمة السياسية والتجارية لثروتهم النفطية على الوجه الأكمل، فإن أهمية النفط مع ذلك ما زالت قائمة فى الميدان الدولى ولا يمكن التقليل من شأنها أو التغاضى عنها، إذ ما زال النفط عاملا مهمًا لاكتساب العرب قوة عظيمة به سواء فى المجال السياسى أو العسكرى .

شكل تأميم النفط فى العراق الهدف المركزى والقضية المحورية بين أهداف وقضايا الشعب الوطنية فيما بعد ثورة يوليو ١٩٥٨م، كما طالبت القوى الثورية بضرورة الانتقال من الاستقلال السياسى الذى هيأه العهد الجمهورى الجديد إلى تحرر سياسى يستند على قاعدة اقتصادية ضامنة لبقاء هذا التحرر وقادرة على تعميقه .

أدرك النظام الحاكم فى العراق بعد عام ١٩٧٠م، ما للواقع الاقتصادى من تأثير مباشر على استقرار النظام السياسى فى البلاد، ولذلك سعى بكل الوسائل إلى محاولة ربط الاقتصاد العام للبلاد بالخطوات السياسية التى كانت يتخذها، وبما أن النفط كان المورد الرئيس لتمويل البلاد فإن النظام أولاه أهمية كبرى، وعمل على ربطه ليس فقط باقتصاد الدولة بوصفه موردًا رئيسيًا للتمويل، بل بالسياسة كذلك، ومن هنا سعى جاهدًا لتأمين نجاح عملية التأميم داخليًا وخارجيًا، وكان في مقدمة تلك الخطوات العمل على إقرار واقع سياسي داخلي مستقر في البلاد كي لا يتم إستغلال الأوضاع غير المنشودة في البلاد فيما بعد لإعاقة عملية التأميم .

أدى النفط دورًا مهمًا وتأثيرًا فاعلا في علاقة الولايات المتحدة مع العراق وعلى الصعد كافة، وكانت واشنطن تنظر بجدية إلى استمرار استخراج النفط العراقى وتسويقه إلى الغرب، وكان موقف العراق واضحًا وصريحًا وهو

رفض أية صيغة لا تؤمن ثرواته النفطية سيطرة تامة تحقق أهدافه الوطنية والقومية .

هيأت حرب أكتوبر ١٩٧٣م، فرصة سائحة لاستخدام النفط كسلاح اقتصادى وسياسى وبدأت تظهر ملامح معالم جديدة لها تأثيرها على الواقع النفطى لم تكن متوفرة في المرحلة السابقة، وكان العراق من أوائل الدول التى أدخلت النفط في خدمة المعركة ضد الصهيونية ومعاونيها.

## المصادر والمراجع

**أولاً الوثائق**

**أ/ الوثائق غير المنشورة**

وثائق وكالة المخابرات الأمريكية

Central Intelligence Agency, Directorate of Intelligence June 1972, (some Implications of Iraq's oil nationalization), Declassifed, PAIHO Department of state, E- 012958, June 21, 2006 .

Central intelligence Agency, Memorandum to Mr. Sisco from NEA: ARN- Talcott W. Seelye (Essential Elements of IPC Nationalizaton Action), June 13, 1972, Declassifed, PAIHO Department of state, E- 012958, June 21, 2006

**ب/ الوثائق المنشورة**

الوثائق الأمريكية

F.R.U.S: 1961-1962, Vol.XVII, Mem. From Report W. Komer of the National Security Council Staff to the President Special Assistant for National Security Affairs (Bundy), Washington, December 22, 1961

F.R.U.S: 1964-1968, Vol.XXI, Telegram No, 189, from the Department of state to the Embassy in Iraq , February 5, 1968

F.R.U.S: 1969-1972, Vol E--4, From the Deuty Assistand secretary for international Resources and food policy (katz) to the Assistans secretary of state for Econmic and Business Affairs (Armstrong) Washington, 5 June, 1972, p. 157 .

F.R.U.S: 1969-1976, Vol. E-4, from the chief of the Near East and South Asian, Division Central in the intelligence Agency (Waller) to the Director of central Intelligence (holms) Washington, 12 June, 1972

F.R.U.S: 1969-1972, Vol E--4, Iran and Iraq, Telegram No 317, from the Embassy in the Soviet Union to the

Department state, USSR Ralifies treaty with Iraq and supports (IPC) Nationalizion, 16 June 1972

**ثانيًا المذكرات**

تايه عبد الكريم: مذكرات تايه عبد الكريم، منشورات بيت الحكمة، العراق، ٢٠٠٩م.

جواد هاشم: مذكرات وزير عراقى مع البكر وصدام، ذكريات في السياسة العراقية ١٩٦٧-٢٠٠٣م، بيروت، ٢٠٠٣م .

فخرى قدورى: هكذا عرفت البكر وصدام، رحلة ٣٥ عاماً فى حزب البعث، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦م .

**ثالثًا المراجع العربية**

حكمت سامى سليمان: نفط العراق دراسة سياسية واقتصادية، دار اليقظة العربية للتأليف والنشر، دمشق، ١٩٥٨م .

جمال صفوان: شركات النفط الاحتكارية فى الشرق الأوسط، بيروت، ١٩٩٩م .

جلال الحسون: مواقف الدول العربية من القضايا الاقتصادية المصيرية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٩م .

جواد عبد الزهرة الركابى: فلسفة الميثاق، مكتبة النهضة، بيروت، ١٩٧٢م .

زينب عبد المحيسن محمود: عبد الرحمن عارف ودوره السياسى في العراق ١٩٦٦-١٩٦٨م، دار أسامه للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١٢م .

سعدون حمادى: أضواء على تطورات قضايا النفط فى العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٧٢م .

صالح حسين عبد الله: ثورة ٨ شباط فى العراق، نهاية حكم عبد الكريم قاسم، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠م .

عادل حسين: النفط من خلال الثورة، دراسة التجربة العراقية، المؤسسة العامة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٧م .

عبد الرحمن الجليلي: محاضرات في اقتصاديات العراق، معهد الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٥٥م .

عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة وتجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، دار البراق، لندن، ١٩٩٦م .

عبد اللطيف الشواف: حول قضية النفط في العرا ق، منشورات دار المكتبة العصرية، بيروت، بدوت

عبد الله إسماعيل: مفاوضات العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٨م، دار الآلام، لندن، ١٩٨٩م .

عبد المنعم عبد الوهاب: النفط بين السياسة والاقتصاد، الكويت، ١٩٧٧م .

عبد المنعم عبد الوهاب الكيالى: النفط بين السياسة والاقتصاد، الوكالة العامة للمطبوعات، الكويت، ١٩٧٤م .

عبد الواحد فهمى: مائة حقيقة وحقيقة، مطبعة الشمال، كركوك، ١٩٧٣م .

عبد الوهاب السلوم: قضية البترول العراقى، دار الكتاب العراقى، القاهرة، ١٩٦٧م .

عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج١ ، ط١ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٩م .

كامل السامرائي: القوانين الخاصة بالنفط، المكتبة الأهلية، بغداد، ١٩٦٩م .

محسن الموسوي: النفط العراقي دراسة وثائقية من منح الامتياز حتى التأميم، دارالحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٣م .

محمد سليمان حسن: نحو تأميم النفط العراقى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٧م .

محمود الشرقاوي: المؤامرة على بترول العرب، دار القاهرة للطباعة، مصر، ١٩٥٩م .

نهى عبد الكريم فرحات: العلاقات الاقتصادية العراقية التركية، معهد الدراسات الأسيوية الأفريقية، بغداد، ١٩٨٤م .

نورى عبد الحميد خليل: التاريخ السياسى لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٥٢م، مطبوعات جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠م .

همام عبد الغنى: آفاق تجربة التأميم الرائدة فى العراق، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، ١٩٨٠م.

يوسف فوزى: المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-١٩٨٩م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٠م .

**رابعًا المراجع المعربة**

أوريل دان: العراق في عهد قاسم، تاريخ سياسى ١٩٥٨-١٩٦٣م، ترجمة وتحقيق جرجيس فتح الله، منشورات الجمل، بيروت، ٢٠١٢م .

بيار ترزيان: الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة فيكتور حساب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٢م .

جون كامبل: أمريكا والشرق الأوسط، ترجمة عثمان توية، سلسلة كتب الفكر العالمى، بغداد، ١٩٦٠م .

دايفد هـ فيني : بترول الصحراء ، ترجمة اسماعيل الناظر ، ط١ ، مؤسسة فرانكلين، نيويورك، ١٩٦٠م .

د. ر. أندرسيان: التأميم فى العراق والموقف منه، سلسلة بحوث فى العلاقات الدولية والاقتصادية، منشورات مكتب الاعلام والنشر، شركة النفط الوطنية العراقية، بغداد، ١٩٧٣م .

ستيفن هسلي لونكريك: أربعة قرون من تاريخ العراق القريب، ترجمة جعفر الخياط، الرافدين للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٤م .

شارل عيسوي ومحمد بجانة، اقتصاديات بترول الشرق الأوسط، ترجمة محمد علي زيد ،إبراهيم الشيخ واحمد فراج، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، ١٩٦٦م .

فاضل الجلبى: النفط بين السياسات والأوهام، ترجمة عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠١٣م .

**خامسًا الرسائل العلمية**

**أ/ رسائل الماجستير**

أسماء صلاح الدين صالح الفخري: دور العراق في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبيك) ١٩٦٠-١٩٧٢م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية-ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م .

ايهاب عباس محمد: القطاع النفطى العراقى فى ظل المتغيرات المحلية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٢م .

ثامر مكى على: محمد مصدق حياته ودوره السياسى فى إيران، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٨م .

حبشى ابتسام، لعلاوى فاتن: حرب اكتوبر ١٩٧٣م وانعكاساتها على سوق النفط، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير فى التاريخ، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف -المسيلة- ، الجزائر، ٢٠٢٠م

حيدر شلب وشكة: إيرادات النفط فى العراق وإمكانية استخدامها فى التنوع الاقتصادى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٥م .

سمر فضلاً عبد الحميد: أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، ٢٠١٥م .

طالب عبد الجبار حيدر: المسألة الكردية فى الوثائق العراقية، المشكلة الحل النتيجة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون و السياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٢م .

طه خلف محمد الجبورى: موقف الأحزاب السياسية والقوى الوطنية من قضية النفط فى العراق ١٩٥١-١٩٦٨م، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، العراق، ٢٠٠٥م.

على ناصر علوان: عبد السلام عارف ودوره السياسى والعسكرى، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالى للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٥م .

غصون مزهر حسين: التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى العراق ١٩٥٨-١٩٦٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م .

**ب/رسائل الدكتوراة**

احمد ساجر جاسم: نفط العراق (١٩٦٣-١٩٦٨م) دراسة تاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٧٧م .

توفيق خلف السامرائى: المساعى العربية لتوحيد السياسة النفطية ١٩٥٩-١٩٧٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة بكلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٩م .

سنان صادق حسين: سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ١٩٥٨-١٩٦٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، ٢٠٠٥م .

عادل محمد حسين: العراق في السياسة الأمريكية المعاصرة ١٩٨٠-٢٠٠٣م، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠١١م.

عبد المجيد شهاب احمد التكريتي ، أهمية النفط في الاقتصاد العراقي في الفترة ١٩٥٢ – ١٩٧٢م، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث الدراسات العربية ، القاهرة، ١٩٧٥م .

**سادسًا ٱلرسائل العلمية الأجنبية**

Brandon Wolfe Hunnicutt: The end of The Concessionary Regime: Oil and American power in Iraq 1958- 1972, Adissertition Submitted to the Department of History and The Committee on Graduate Studies of Stanford University in Partial Fulfillment of The Requirements for The Degree of Doctor **of** Philosophy, 2011.

David A.styan: Franco- Iraqi relations and fifth Republic foreign policy 1958-1990, phd international velation, London School of economic, 1999

Karwan salih waisy: the role of Iraq in middle Eastern problems 1970-1972, Master's Degree student institute of Malaysian and international studies (IKMAS) National university of Malaysia,2015

**سابعًا الدوريات العلمية**

غانم محمد الحفو: العلاقات العراقية الفرنسية ١٩٦٨–١٩٨٤م، مجلة كلية الآداب، الجامعة المستنصرية، العدد الثانى، بغداد، ١٩٨٥م .

فارس محمود فرج: تأميم النفط فى العراق عام ١٩٧٢م وموقف دول الخليج العربى، مجلة آداب الفراهيدى، كلية التربية، جامعة تكريت، العدد الثانى، السنة الأولى، ١٩٨٢م .

نورى عبد الحميد خليل: أثر تأميم النفط العراقى فى تطور العلاقات التعاقدية بين الأقطار العربية المنتجة للنفط فى الخليج العربى وشركات النفط الكبرى، مجلة مركز دراسات البصرة والخليج العربى، جامعة البصرة، مجلد ١٣، عدد ٢، ١٩٨١م .

**ثامنًا البحوث والدراسات**

جاسم المطير: تأميم النفط ضرورة قومية ونضالية، مجلة النفط والتنمية، العدد ٩، السنة الثانية، بغداد، ١٩٧٧م

جواد هاشم: نحو سياسة اقتصادية جديدة، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، السنة الأولى، بغداد، ١٩٧٦م .

رحيم عجينة: تأميم البترول العراقى، دوافعة وأبعاده السياسية، مجلة الطليعة، مؤسسة الأهرام، السنة الثامنة، العدد السابع، يوليو ١٩٧٢م .

عبد الله السياب: التأميم الإجراء الأكثر إيجابية فى السياسة النفطية، مجلة النفط والعالم، بغداد، عدد ٣١، ١٩٧٦م .

عبد اللطيف الشواف: اتفاقية ايراب والاستثمارات النفطية، مجلة عالم الاقتصاد، العدد الثانى، السنة الأولى، العراق، ١٩٦٨م .

عدنان حسين: الاستراتيجية والتخطيط فى معركتنا ضد الاحتكارات، مجلة النفط والعالم، عدد ٢٦، ١٩٧٥م

محسن عليوى سلمان: تأميم النفط العراقى المبررات والنتائج، مجلة النفط والتنمية، العدد السادس، ١٩٧٣م .

محمد شوكت: دلالات وراء تأميم شركة نفط العراق، مجلة البترول، المجلد التاسع، العدد الثالث، يوليو ١٩٧٢م .

محمد على الماشطة: أسعار البترول واستراتيجية التحرر الاقتصادى، قضايا عربية، العدد الثامن، ١٩٧٤م .

نزار الشقيرى: اشتراك النفط فى المعركة، شؤون فلسطينية، ١٩٧٤/١/٢٩م .

**تاسعًا المراجع الأجنبية**

Amy Myers Jaffe: Iraq's oil "past present and future", james A Baker III institute for public policy , Aice University, 2007

Fukuyama Franis: The Soviet Union and Iraq since 1968, Rand corporation, United Stated of America, 1980

Anaz Ghanim, Iraq oil and Gas industry in the Twentieth century, London, 2012

A. AL-Eyd Kadhim, Oil revenues and accelerated growth-Absorptive capacity in Iraq (America, praeger publishers,1979

Alam Mahoob, Iraq foreign policy since Revolution, second edition, mohan Garden, New Delhi, 1995.

Oles M. Smolansky: The USSR and Iraq, The Soviet Quest for Influence, Duke University press, Durham and London,1991

R. Tiler, the Oil War in the Middle East 1947-1973,London

**عاشرًا الدوريات**

أ/ العربية

الثورة ،الجمهورية (العراق) "سنوات وأعداد مختلفة" .

ب/ الأجنبية

The Christien Science Monitor **(1972)**

Times (1972)